الدستور

aldostoor

غير مخصص للبيع

جريدة برلمانية يومية

تصدر عن الأمانة العامة لمجلس الأمة الكويتي

رئيس التحرير
علام علي الكندري

الخميس
15 جمادى الآخر 1437
24 مارس 2016
العدد 810

الغانم يهنئ نظيريه في باكستان بالعيد الوطني

بعث رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم ببرقيتي تهنئة إلى كل من رئيس الجمعية الوطنية في جمهورية باكستان الاسلامية ساردار أياز صادق ورئيس مجلس الشيوخ ميان رضا رباني بمناسبة العيد الوطني لبلدهما.

لاري لـ«الدستور»: 20 مليون دينار متوفرة للقانون ضمن ميزانية العام الحالي

التأمين الصحي للمتقاعدين يدخل حيز التنفيذ خلال 3 أشهر

كشف النائب أحمد لاري عن أنه تم حل معضلة ميزانية قانون التأمين الصحي للمتقاعدين لافتا الى ان ديوان المحاسبة كان لديه تحفظ بعدم وجود ميزانية لتطبيق القانون.

وقال لاري في تصريح خاص لـ«الدستور» إنه تحدث هو ورئيس لجنة الميزانيات النائب عدنان عبدالصمد الذي اكد بدوره وجود 20 مليون دينار متوفرة لتنفيذ القانون ولا داعي لترحيله للميزانية القادمة 2017/2016.

وتوقع لاري ان تتم المباشرة في تنفيذ القانون خلال الاشهر الثلاثة القادمة بعد أن اكدت وزارة المالية بالفعل وجود هذا المبلغ المرخص للقانون في الميزانية الحالية وكذلك اعتماد الشركة الفائزة وبعد أن قامت وزارة المالية بمخاطبة وزارة الصحة بهذا الشأن.

وأضاف لاري أنه قابل أمس مسؤولي ديوان المحاسبة وبدورهم أكدوا انهم سيعطون الاولوية لهذا الموضوع طالما توافرت الميزانية وبعد ان يصلهم كتاب وزارة المالية بذلك فسوف تسير الاجراءات وفق المعتاد مشيدا بجهود وزارتي الصحة والمالية من اجل الاسراع في تنفيذ القانون.

الأمير كرم الفائزين في مسابقة التميز والإبداع

سمو الأمير يتلقى هدية من وزير الشباب الشيخ سلمان الحمود ووكيلة الوزارة الشيخة الزين الصباح

تفاصيل (ص03)

التميمي لـ «الدستور»: طلب طرح الثقة بالوزير الصالح جاهز

صعد عدد من النواب ضد وزير المالية وزير النفط بالوكالة أنس الصالح ملوحين بتقديم استجواب إليه في حال تطبيق البديل الاستراتيجي على منتسبي القطاع النفطي أو التوجه الى خصخصة القطاع وشددوا على رفض أي توجه في هذا الشأن وعدم تمريره في مجلس الأمة.

إلى ذلك قال مراقب مجلس الامة النائب عبدالله التميمي في تصريح لـ«الدستور» ان كتاب طرح الثقة بالوزير الصالح جاهز مخاطبا اياه بالقول: الحكومة وضعتك في وجه المدفع ومن الافضل لك الا تواجه والا فسوف تواجه عاصفة لن ترحمك ابدا.

تفاصيل (ص07)

الميزانيات: السكنية التزمت بتوزيع 12 ألف وحدة سنويا

أكدت لجنة الميزانيات والحساب الختامي ان المؤسسة العامة للرعاية السكنية حققت التوزيعات المتفق عليها بين المجلس والحكومة والبالغة 12 ألف وحدة سكنية سنويا.

وأضافت: وإن كان هذا التوزيع على المخطط إلا ان المؤسسة أفادت بأن عقود البنية التحتية والخدمات تم ترسية وتوقيع بعضها والبعض الآخر في طور الطرح والترسية.

ولفتت اللجنة الى أن ديوان المحاسبة قيم المؤسسة بالجدية إلى حد ما في تسوية ملاحظاته.

وتبين تسوية ما يعادل 52 % من الملاحظات الا انه مازالت 40 ملاحظة لم يتم تسويتها من اصل 81 ملاحظة ورغم إفادة المؤسسة ان اغلب هذه الملاحظات تتعلق بشؤون التوظف وسيتم حلها مع اصدار اللائحة الادارية الجديدة والتي ستصدر خلال شهرين.

وشددت اللجنة على ضرورة الانتهاء من اصدار هذه اللائحة حيث ان افادة المسؤولين في المؤسسة في السنة السابقة تضمنت نفس الرد وهو ان اللائحة ستصدر خلال شهرين وهو مالم يحصل حتى الآن.

وعن آلية اختيار المكاتب الاستشارية تبين للجنة ان المؤسسة لا تأخذ موافقة لجنة البيوت الاستشارية بحجة انها معفاة من هذا الامر وهو ما عارضه ديوان المحاسبة وجهاز المراقبين.

تفاصيل (ص05)

الشايع: وثيقة الإصلاح المالي على جلسة الثلاثاء

تجتمع اللجنة المالية اليوم لاستكمال مناقشة وثيقة الإصلاح المالي وأعرب رئيس اللجنة النائب فيصل الشايع عن امله أن تنتهي اللجنة في اجتماعها يوم الأحد المقبل من إنجاز تقريرها في شأن دراسة الوضع الاقتصادي وتوصياتها حول وثيقة الإصلاح المالي لرفعها للمجلس ومناقشتها في جلسة الثلاثاء المقبل.

واضاف ان وضعنا المالي الحالي جيد بسبب وجود احتياطاتنا المالية ولكن إذا طالت مدة هبوط اسعار النفط فعلينا وضع الحلول من الآن أفضل من وضعها في المستقبل.

تفاصيل (ص06)

النائب العام يصدر أمرا بضبط وإحضار دشتي

أصدر النائب العام المستشار ضرار العسعوسي أمرا بضبط وإحضار النائب د.عبدالحميد دشتي وذلك في قضيتي الإساءة للمملكة العربية السعودية والاساءة للقضاء في قضية «خلية العبدلي» بعد ان وافق مجلس الامة على رفع الحصانة عنه في القضيتين.

ملف «الدستور»

ملاحظات ديوان المحاسبة:

- تدني معدل تسوية الأرصدة المتراكمة من سنوات سابقة في وزارة الصحة

تفاصيل (ص08-12)

هنا رئيس باكستان بالعيد الوطني ووزير التربية بتخريج دفعة جديدة من جامعة الكويت

الأمير استقبل ولي العهد والغانم والمبارك ورئيس برلمان جورجيا

سمو الأمير مستقبلا سمو ولي العهد

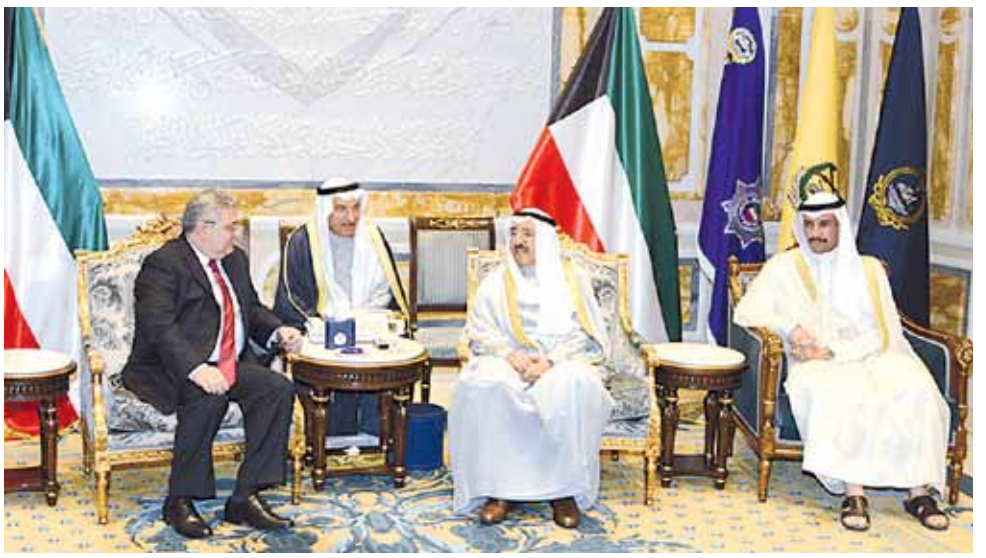

.. ومستقبلا الغانم ورئيس برلمان جورجيا

استقبل حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الاحمد حفظه الله ورعاه بقصر بيان صباح امس سمو ولي العهد الشيخ نواف الاحمد. كما استقبل سمو الشيخ جابر المبارك رئيس مجلس الوزراء واستقبل النائب الاول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية الشيخ صباح الخالد.

واستقبل حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم حيث اطلع سموه على نتائج مؤتمر الاتحاد البرلماني الدولي الـ134 الذي عقد في جمهورية زامبيا.

كما استقبل سموه رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم ورئيس برلمان جمهورية جورجيا دافيد اوسوباشفيلي والوفد المرافق وذلك بمناسبة زيارته للبلاد.

وبعث حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد ببرقية تهنئة إلى الرئيس ممنون حسين رئيس جمهورية باكستان الإسلامية الصديقة عبر فيها سموه عن خالص تهانيه بمناسبة العيد الوطني لبلاده متمنيا له موفور الصحة والعافية وللبلد الصديق دوام التقدم والازدهار.

كما بعث حضرة صاحب السمو أمير البلاد ببرقية تهنئة إلى وزير التربية ووزير التعليم العالي الرئيس الأعلى للجامعة د. بدر العيسى عبر فيها سموه عن خالص تهانيه لمعاليه ولابنائه وبناته خريجي الدفعة الخامسة والأربعين للعام الجامعي 2015 - 2016 ولأولياء أمورهم واساتذتهم معربا سموه عن بالغ سعادته بتخرج هذه الكوكبة الجديدة من طلاب وطالبات جامعة الكويت.

سائلا سموه المولى تعالى لهم كل التوفيق والنجاح في مستقبل حياتهم والمساهمة بكل جد وتفان في خدمة الوطن العزيز والمشاركة البناءة في بنائه وتنميته ونهضته. مبتهلا سموه إلى الباري جل وعلا أن يحفظ الوطن الغالي ويديم عليه نعمة الأمن والرخاء والازدهار

ولي العهد استقبل رئيس الوزراء والخالد والجراح

سمو ولي العهد مستقبلا سمو الشيخ جابر المبارك

.. ومستقبلا الشيخ صباح الخالد

استقبل سمو ولي العهد الشيخ نواف الأحمد حفظه الله بقصر بيان صباح امس سمو الشيخ جابر المبارك رئيس مجلس الوزراء. واستقبل النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية الشيخ صباح الخالد واستقبل نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية الشيخ محمد الخالد كما استقبل نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع الشيخ خالد الجراح.

وبعث سمو ولي العهد الشيخ نواف الأحمد ببرقية تهنئة إلى الرئيس ممنون حسين رئيس جمهورية باكستان الإسلامية الصديقة ضمنها سموه خالص تهانيه بمناسبة العيد الوطني لبلاده متمنيا له موفور الصحة والعافية.

بحضور ولي العهد ورئيسي مجلسي الأمة والوزراء وكبار الشيوخ ورجال الدولة

الأمير يشهد تكريم الفائزين في مسابقة التميز والإبداع

سمو الأمير وسمو ولي العهد والغانم وكبار الشيوخ خلال الافتتاح أمس

سمو الأمير يكرم أحد الفائزين

تحت رعاية وحضور حضرة صاحب السمو امير البلاد الشيخ صباح الاحمد حفظه الله ورعاه اقيم صباح امس حفل تكريم الفائزين في مسابقة الكويت للتميز والابداع الشبابي وذلك بقصر بيان.

وشهد الحفل سمو ولي العهد الشيخ نواف الاحمد ورئيس مجلس الامة مرزوق الغانم وكبار الشيوخ وسمو الشيخ ناصر المحمد وسمو الشيخ جابر المبارك رئيس مجلس الوزراء والنائب الاول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية الشيخ صباح الخالد ونائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ محمد الخالد ونائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع الشيخ خالد الجراح ونائب رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية ووزير النفط بالوكالة انس الصالح والوزراء وكبار المسؤولين بالدولة.

وبدأ الحفل بالسلام الوطني ثم تلاوة آيات من القران الكريم بعدها القى وزير الاعلام ووزير الدولة لشؤون الشباب الشيخ سلمان الحمود كلمة قال فيها :

منذ ثلاث سنوات عملنا على اربعة مستويات بهدف بناء قطاع تنموي شبابي جنبا الى جنب مع قطاعات الدولة الاخرى حيث اطلقنا على مستوى العمل الشبابي مجموعة من المشاريع الوطنية والقيمية لتعزيز الايجابية والوسطية ونبذ العنف والظواهر السلبية واستثمار طاقاتهم كمشروع واثق الذي يرسخ القيم الوطنية وقيم ديننا الحنيف ليشمل ما يقارب المائة مدرسة ومشروع (مباراتنا) الذي نجح خلال ثلاث سنوات فى استقطاب ثلاثة ملايين مستفيد مارسوا لعبة كرة القدم على مائة وعشرين ملعبا موزعة على كل محافظات الكويت ومشروع الدولة التدريبي الذي ساهم فى تدريب اكثر من سبعمائة وعشرين موظفا شابا من وزارات ومؤسسات الدولة المختلفة.

كما تبنت الوزارة اكثر من ثلاثمائة وخمسين مبادرة ومشروعا شبابيا بمجالات عديدة كالعمل التطوعي والابحاث العلمية وغيرها ساعين في الوقت ذاته لنشر ثقافة ريادة الاعمال فى المدارس وبين طلاب مرحلتي المتوسطة والثانوية وفي المجتمع بشكل عام.

وعلى مستوى الخدمات التنموية للشباب قمنا بإطلاق منصات الكترونية مختلفة مع الشباب تستقبل عشرات التفاعلات يوميا وبنينا قواعد بيانات وفقا لمواهبهم وطاقاتهم الابداعية بهدف العمل على تطوير قدراتهم وامكاناتهم وبهدف التعرف على الكفاءات الشبابية الوطنية وبناء جسور التعارف بينهم ومعهم اطلقنا مشروع كفو وهو احد المشاريع التي يتبناها الديوان الاميري كما اطلقنا قبل ايام مهرجان عدسة بهدف خلق بيئة تفاعلية ونواة اولى لاطلاق صناعة شبابية ابداعية فى مجالات الثقافة والفنون الى جانب المشاركة فى مئات الفعاليات وورش العمل والملتقيات والمؤتمرات والمنتديات الشبابية على المستوى المحلي والخليجي والعربي والدولي.

وفيما يخص مستوى تطوير البيئة المؤسسية الشبابية اطلقنا المسح الوطني الاول لاستطلاع آراء النشء والشباب والاهل كأول دراسة علمية فى تاريخ الكويت لنصل من خلالها لاكثر من اربعة آلاف شاب واسرة فى كل محافظات الدولة سعيا للوصول الى صياغة افضل سياسة وطنية للشباب وبمشاركة الشباب انفسهم ومؤسسات الدولة والمجتمع المدني والقطاع كما صدر قانون الهيئة العامة للرياضة وقانون الهيئة العامة للشباب بهدف ضمان الوصول للشباب الكويتي واستثمار طاقاتهم وتقديم افضل الخدمات التنموية لهم.

ثم القى المتحدث الرسمي باسم وزارة الدولة لشؤون الشباب ناصر العرفج كلمة قال فيها :

اننا نعمل فى مؤسسة حكومية هي الاولى من نوعها بالمنطقة من خلال فريق لا تتعدى متوسط اعمارنا الـ 30 عاما ومنا من تحمل مسؤولية إدارة وهو في الثلاثين وأردنا أن نبرهن على أحقيتنا في هذا الاستثناء وهذا الحفل والـ 3 سنوات إنما هي دليل أن الأوان قد آن ليأخذ الشباب زمام المبادرة في كويت المستقبل

بعدها تم عرض فيلم وثائقي عن وزارة الدولة لشؤون الشباب وألقى احمد العلي كلمة نيابة عن الفائزين بالجائزة اكد فيها ان جائزة الكويت للتميز والابداع الشبابي تعتبر الأولى من نوعها على مستوى الوطن العربي للتنافس على عشرة مجالات مختلفة وهي: العلوم والتكنولوجيا - ريادة الأعمال - التعليم - الإعلام - الثقافة والفنون والآداب - العمل التطوعي - الرياضة - تعزيز الصحة - التخطيط العمراني والاسكان والعلوم الشرعية لفئة الشباب مابين عمر الرابعة عشرة حتى الرابعة والثلاثين سنة وتأتي كجزء من احتفال الدولة بيوم الشباب الكويتي الذي تم تسميته في اليوم الثالث عشر من مارس من كل عام وان هذه الجائزة قد شكلت حافزا للشباب وأكدت ابراز الدولة لإبداع أبنائها محتضنة لهم مستثمرة بهم ومحفزة لدورهم الريادي في مجتمعنا الكويتي ثم تم عرض فيلم وثائقي عن الفائزين.

بعدها تفضل حضرة صاحب السمو امير البلاد الشيخ صباح الاحمد بتكريم الفائزين في مسابقة الكويت للتميز والابداع الشبابي وفي نهاية الحفل تم تقديم هدية تذكارية لسموه وسمو ولي العهد.

سمو الأمير متوسطا المكرمين

الحريجي: حريصون على تعزيز التعاون بين الكويت والكاميرون

وفد الصداقة البرلمانية الكويتية خلال لقائهم رئيس البرلمان الكاميروني

قال رئيس الوفد البرلماني الكويتي النائب سعود الحريجي ان الهدف من زيارة الوفد البرلماني الكويتي هو تعزيز التعاون بين البلدين مؤكدا الحرص المشترك على دعم العلاقات الثنائية والاستفادة من الامكانات المتاحة لديهما.

وبحث الجانبان خلال اللقاء تطورات الاوضاع بالاراضي الفلسطينية والمحتلة وعددا من القضايا ذات الاهتمام المشترك وفي مقدمتها ظاهرة الارهاب.

وتطرق الحريجي الى علاقات التعاون الرياضي بين البلدين موضحا ان النشاط الرياضي الكويتي تم ايقافه من قبل اللجنة الاولمبية الدولية بشكل تعسفي وظالم.

ودعا في هذا الصدد الكاميرون الى التصويت لصالح رفع الايقاف عن النشاط الرياضي الكويتي في كرة القدم خلال اجتماع الجمعية العمومية للاتحاد الدولي لكرة القدم المقرر عقده بمدينة زيورخ في مايو المقبل.

من جهته اشاد رئيس الجمعية الوطنية في الكاميرون (البرلمان) جبريل كافاي يغوي أمس الاربعاء بالدور الكبير الذي تؤديه دولة الكويت في مساندة الدول الافريقية ولاسيما في الكاميرون.

واكد يغوي خلال لقائه وفد مجموعة الصداقة البرلمانية الكويتية الذي يزور العاصمة ياوندي حاليا عمق علاقات التعاون المتميزة والروابط القوية التي تجمع البلدين مشيرا الى ان الكويت مولت العديد من المشاريع التنموية في بلاده.

ورحب بالوفد البرلماني الكويتي الزائر مؤكدا ان هذه الزيارة من شأنها تعزيز العلاقات الثنائية وتقويتها.

ودعا يغوي الجانبين البرلمانيين الكاميروني والكويتي الى مزيد من العمل لرفع مستوى التعاون على الاصعدة والمجالات كافة.

وقال ان الكاميرون تجتاز مرحلة صعبة في تاريخها مشيرا الى تضرر ميزانية الدولة بسبب التوتر في المناطق الشمالية من البلاد جراء الهجمات التي تقوم بها حركة بوكوحرام.

واضاف ان القطاعين الزراعي والتجاري للبلاد تأثرا نتيجة هجر المزارعين أراضيهم بسبب الاعمال الارهابية مشيرا الى انه على الرغم من المعونات الاغاثية التي يتلقاها اللاجئون من حكومة الكاميرون ووكالات الاغاثة الدولية فان الوضع لايزال غير مرض.

وذكر ان العلاقات الاقتصادية القوية للكاميرون مع تشاد وافريقيا الوسطى والنيجر ونيجيريا تأثرت بسبب الارهاب.

وردا على تساؤلات من الجانب الكويتي بشأن التأخر في الاستفادة من القروض الميسرة لتمويل المشاريع التنموية في الكاميرون قال رئيس البرلمان الكاميروني ان ذلك التأخر ربما يكون راجعا للاسباب الامنية التي تعاني منها البلاد بيد انه تعهد بعرض الموضوع على الحكومة والبرلمان مشيرا الى ان هناك العديد من المشاريع التنموية المقترحة التي يمكن ان يجري تمويلها من خلال تلك القروض.

الخرينج يدين تفجيرات تركيا وبلجيكا

مبارك الخرينج

أدان نائب رئيس مجلس الأمة مبارك الخرينج التفجيرات التي حدثت في تركيا وبلجيكا التي راح ضحيتها العديد من الأبرياء.

واعتبر الخرينج أن الإرهاب الذي يضرب العالم حاليا وخصوصا في منطقة الشرق الأوسط وأوروبا لا دين له ولا مذهب ولا ينتمي إلى شعوب العالم التي تسعى إلى الوئام والتعايش السلمي فيما بينهما.

وطالب الخرينج العالم بتكثيف الجهود للعمل على تجفيف منابع وأسباب الإرهاب العالمي مطالبا بالعمل على دراسة ومعالجة أسباب الإرهاب الحقيقية والاحتقان الديني والطائفي الذي يجعل من إنسان في ريعان شبابه يقوم بتفجير نفسه وقتل الأبرياء معه دون أن يكون هناك سبب حقيقي لهذا الأمر أو يقوم بزرع المتفجرات في الأماكن العامة لقتل الأبرياء.

وأكد الخرينج أن الإرهاب سيعيق التنمية والتطور لبلدان المنطقة والعالم إذا لم يتم مكافحته ومحاربته بشكل جدي والعمل على تفتيت جهود دعم وتمويل الإرهابيين.

مؤكدا أن توسيع رقعة الإرهاب في العالم يوما بعد يوم هو الهاجس الكبير لدى شعوب العالم.

إحالة بعض المسؤولين إلى التحقيق لتقاعسهم عن متابعة شركات لم تنفذ عقودها

المال العام: إحالة السعد والزومان إلى النيابة لبيعهما عقارات خاسرة في لندن

جانب من اجتماع لجنة المال العام أمس

انتهت لجنة حماية الأموال العامة خلال اجتماعها امس إلى ضرورة إحالة بعض مسؤولي الجهات الحكومية إلى جهات التحقيق لتقاعسهم عن متابعة شركات لم تنفذ عقودها المبرمة مع بعض الوزارات كما أوصت بإحالة العضو المنتدب لهيئة الاستثمار ورئيس مكتب الهيئة المسؤول عن بيع عقارات خاسرة في لندن إلى النيابة العامة.

وذكر رئيس اللجنة النائب د.عبد الله الطريجي في تصريح إلى الصحافيين عقب الاجتماع أن اللجنة بحثت بحضور ممثلي بعض الوزارات وديوان المحاسبة عقود بعض الشركات المخالفة والمتجاوزة على المال العام وذلك تنفيذا لقرار مجلس الأمة في الجلسة السابقة مشيرا إلى أن اللجنة تحققت من وجود تقصير حكومي من قبل بعض الجهات الحكومية وذلك من خلال عدم اتخاذ الإجراءات اللازمة حيال الشركات المقصرة في تنفيذ بنود العقود المبرمة معها.

وأضاف أن اللجنة انتهت إلى العديد من التوصيات ومن أهمها تشكيل لجنة حكومية لاتخاذ الإجراءات القانونية بإحالة مسؤولين حكوميين إلى جهات التحقيق وذلك لتقاعسهم عن اتخاذ الإجراءات اللازمة بحق الشركات المخالفة لشروط العقود كما أوصت بضبط وتطوير آلية التعاقد المستقبلي مع الشركات المنفذة لمشاريع الحاسب الآلي في الوزارات.

وأوضح أن اللجنة ناقشت كذلك بيع بعض العقارات في لندن ودول أوروبية أخرى مشيرا إلى أنه تبين للجنة أن شركة سان مارتن حققت خسائر كثيرة بعد بيعها عددا كبيرا من عقارات المحفظة العقارية يبلغ 54 عقارا تمثل نحو 77 في المئة من إجمالي المحفظة العقارية الأوروبية وبخسائر تقدر بـ 68 مليونا و791 ألفا و474 جنيها استرلينيا.

وبين الطريجي أن اللجنة استعرضت تقرير ديوان المحاسبة وتبين لها أن المسؤول المباشر عن هذه العقارات في لندن تعمد عدم التعاون مع ديوان المحاسبة كما أخفى مستندات مطلوبة للتحقيق لافتا إلى وجود لجنة تحقيق برلمانية رفعت تقريرها إلى المجلس متضمنا إحالة العضو المنتدب في هيئة الاستثمار بدر السعد وكذلك رئيس مكتب الاستثمار في لندن إلى النيابة.

وأضاف أن لجنة حماية الأموال العامة أوصت امس بإحالة بدر السعد ورئيس المكتب الذي قام ببيع العقارات في لندن صالح الزومان إلى النيابة العامة مشيرا إلى أنه سيتم إحالة تقرير اللجنة إلى مجلس الأمة ومناقشته مع تقرير لجنة التحقيق في مكتب استثمارات لندن والمقرر في جلسة 29 الجاري.

تمويل العجز من احتياطي المال العام أقل تكلفة من اللجوء إلى الاقتراض

الميزانيات: الرعاية السكنية نفذت توزيع 12 ألف وحدة سكنية سنويا

جانب من اجتماع سابق للجنة الميزانيات

قال رئيس لجنة الميزانيات والحساب الختامي عدنان عبد الصمد إن اللجنة اجتمعت لمناقشة ميزانية المؤسسة العامة للرعاية السكنية للسنة المالية 2016/2017 بحضور وزير الدولة لشؤون الإسكان ياسر أبل وتبين لها ما يلي:

أولا : تنفيذ المؤسسة الالتزام الحكومي بتوزيع 12 الف وحدة سكنية سنويا

تبين اللجنة أن المؤسسة حققت التوزيعات المتفق عليها بين المجلس والحكومة والبالغة 12 الف وحدة سكنية سنويا وأن كان هذا التوزيع على المخطط إلا أن المؤسسة أفادت ان عقود البنية التحتية والخدمات تم ترسية وتوقيع بعضها والبعض الآخر في طور الطرح والترسية.

ثانيا: جدية المؤسسة في تسوية الملاحظات المسجلة من قبل ديوان المحاسبة وفعالية مكتب التدقيق الداخلي.

حسب تقرير الجدية الوارد من ديوان المحاسبة تبين للجنة أن الديوان قيم المؤسسة بالجدية إلى حد ما حيث تم تسوية ما يعادل 52 % من الملاحظات الا انه مازالت 40 ملاحظة لم يتم تسويتها من اصل 81 ملاحظة ورغم إفادة المؤسسة ان اغلب هذه الملاحظات تتعلق بشؤون التوظف وسيتم حلها مع اصدار اللائحة الادارية الجديدة والتي ستصدر خلال شهرين.

وشددت اللجنة على ضرورة الانتهاء من اصدار هذه اللائحة حيث ان افادة المسؤولين في المؤسسة في السنة السابقة تضمنت نفس الرد وهو ان اللائحة ستصدر خلال شهرين وهو مالم يحصل حتى الآن.

اما ما يخص وحدة التدقيق الداخلي فرغم وجودها في الهيكل إلا أنها غير فعالة حيث لم يرصد الديوان اي تقرير لهذه الوحدة خلال فحصه لمستندات المؤسسة وهو ما ينافي دور وحدة التدقيق الداخلي التي يجب ان تفحص وتقيم اجراءات المؤسسة وترسلها إلى اعلى سلطة إشرافية لاتخاذ الاجراءات المناسبة على ضوء ما يذكر في هذه التقارير.

ثالثا :التعاون مع الجهات الرقابية والالتزام بتوجيهات المراقبين الماليين.

تبين للجنة أن المؤسسة رغم تكليفها مسؤولا لتنسيق بين طلبات الديوان والادارات التابعة للمؤسسة الا ان الردود عادة ما تكون بطيئة او منقوصة كما تبين للجنة ان المراقب المالي سجل 103 حالات امتناع عن صرف الاستمارة وتم تمريرها من قبل المدير العام وهو عدد كبير جدا نسبة الى الجهات المستقلة وكانت اغلب الامتناعات تخص صرف مكافآت أو زيادات في عقود الموظفين غير الكويتيين دون الرجوع للخدمة المدنية (كان ذلك قبل اعطاء مجلس الادارة اختصاصات مجلس وديوان الخدمة المدنية) والجدير بالذكر انه لا يوجد اي ضوابط من قبل مجلس الادارة تخص فرق العمل أو صرف المكافآت حسب افادة ديوان المحاسبة.

رابعا : آلية اختيار المكاتب الاستشارية وجودة اعمالها

تبين للجنة ان المؤسسة لا تأخذ موافقة لجنة البيوت الاستشارية بحجة انها معفاة من هذا الامر وهو ما عارضه ديوان المحاسبة وجهاز المراقبين مؤكدين ان الاعفاء كان لمدة خمس سنوات فقط وعليه يجب تجديد الاعفاء من قبل مجلس الوزراء ورغم ذلك فأن المؤسسة لا توجد لديها أي ضوابط لاختيار البيوت الاستشارية رغم القصور الواضح في أداء المكاتب الاستشارية كما ان المؤسسة قبلت مخططات غير آمنة انشائيا واستخدمتها في مشاريع كما ان بعض الاخطاء يتم اكتشافها من قبل مقاول التنفيذ ويتم اخطار المؤسسة بها ما يجعل المؤسسة تصحح هذه الاخطاء عن طريق الادارة الهندسية بالمؤسسة والتي اثبتت كفاءتها في هذا الجانب كما انه لا يوجد لدى الجهة لائحة بالمكاتب التي لم تقدم اعمالها وفق المعايير المهنية الصحيحة بل على العكس اتضح لديوان المحاسبة اسناد اعمال استشارية الى مكاتب متعثرة في اعمال سابقة للمؤسسة.

خامسا : جهاز الاشراف والرقابة على تنفيذ المشاريع

ومن خلال مناقشة اداء جهاز الاشراف والرقابة على تنفيذ المشاريع تبين أن الديوان سجل ملاحظات على ضعف اداء الرقابة على تنفيذ المشاريع وهو ما انعكس على تنفيذ بعض المشاريع الجديدة من سوء جودة الاعمال المنفذة للبيوت الحكومية في شمال غرب الصليبيخات وحوادث الانهيار التي حدثت في مدينة صباح الاحمد وضعف اساسات بعض بيوت مدينة جابر الاحمد وهو ما استدعى وزير الاسكان الى تشكيل لجنة تحقيق في هذه المواضيع لتحديد المسؤولية ومحاسبة المتسبب واكدت اللجنة انه يجب ان يتخذ اجراءات صارمة من قبل المؤسسة لما لهذا الموضوع من اهمية كبيرة حيث انه يتعلق بسلامة المواطنين بالإضافة الى وجوب تأهيل المكاتب الاستشارية أو المقاولين حسب افضل المعايير المهنية واستبعاد الشركات المتعثرة بما له من انعكاس على انجاز الاعمال بالوقت والجودة المطلوبين.

وكانت اللجنة قد عقدت اجتماعا أمس الأول استعرضت فيه توصيات ديوان المحاسبة لمعالجة أبرز المخاطر والاختلالات في الميزانية العامة لدولة الكويت.

وقال رئيس اللجنة النائب عدنان عبدالصمد في تصريح صحافي عقب الاجتماع إن اللجنة اجتمعت مع ديوان المحاسبة لاستعراض توصياته بشأن معالجة أبرز المخاطر والاختلالات في الميزانية لعامة لدولة الكويت.

وأضاف عبدالصمد أن ديوان المحاسبة أوضح أن أزمة انخفاض أسعار النفط الحالية التي تمر بها الكويت لا تعد الأولى تاريخيا بل سبقتها أزمات عدة سابقة في كل من السنوات (1982-1986) و (1998-1999) و (2008-2009).

وذكر أن الكويت كانت وما زالت تعاني أثر تقلبات أسعار النفط في تمويل الميزانية العامة لأن إيراداتها تتركز في مصدر وحيد للدخل وهي الإيرادات النفطية ووصل إجمالي العجز في تلك السنوات إلى 28 مليار دينار واضطرت الكويت لتغطية تلك العجوزات بشتى الوسائل من قروض خارجية وداخلية أو السحب من احتياطي المال العام.

وبين أنه رغم مرور تلك الأزمات السابقة وما صاحبها من أوضاع مقلقة لكن التخطيط الحكومي مازال غير واضح عن إحداث تغييرات جوهرية لإصلاح اختلالات الميزانية والتي لا تعد سلبياتها وليدة اللحظة مضيفا أن التصور الحكومي للاصلاح الاقتصادي لايبتدئ من حيث انتهى الآخرون بل ينطلق من نقطة الصفر.

وأشار عبدالصمد إلى غياب الرؤية الاستراتيجية للادارة المالية في سنوات الوفرة المالية في العقد المنصرم والتي تخطى معها سعر النفط حاجز 100 دولار وارتبطت مصروفات الميزانية ارتباطا واضحا بزيادة أسعار النفط وتضخمت إلى 4 أضعاف ما كانت عليه لتصل إلى 20 مليار دينار بعدما كانت لا تتجاوز الـ 5 مليارات دينار.

وبين أن الديوان نبه خلال السنوات الـ 15 ماضية وبشكل سنوي إلى حاجة الدولة لتطوير أساليب إعداد وتنفيذ الميزانية العامة وتقييم أداء الجهات الحكومية وتعزيز قدرتها التنفيذية وتنويع مصادر الدخل عبر إصدار التشريعات المناسبة لتهيئة البيئة الاقتصادية بدلا من الاعتماد على النفط كمصدر وحيد للدخل إضافة إلى ضرورة كبح تنامي أعباء الصرف على المرتبات في الجهاز الحكومي والاستفادة من الوفرة المالية في تعزيز الإنفاق الرأسمالي بما يساهم في تحقيق عوائد مستدامة وتنمية الموارد البشرية.

وعن الوضع الراهن لمواجهة العجز قال عبدالصمد إن من الصعب عودة أسعار النفط إلى ما كانت عليه سابقا في ظل تنبؤات الدراسات النفطية لأسعار النفط على المدى المتوسط والتي قد تتراوح بين 40 و 60 دولارا مما يعني استمرار العجز في الميزانية لأن نقطة التعادل المتوقعة بين المصروفات والإيرادات تقدر ما بين 65 إلى 72 دولارا.

ولفت إلى أنه وفقا لدراسات الديوان فإن الاحتياطيات المالية المرتفعة التي تكونت نتيجة ارتفاع أسعار النفط سابقا ستمكن الكويت من تحمل أزمة انخفاض أسعار النفط على المدى المتوسط وأن استخدام احتياطي المال العام لتمويل العجز يعد أقل تكلفة من اللجوء إلى الاقتراض على المدى المتوسط.

وتابع أن الديوان ذكر بأن الكويت وإن كانت مهيأة للاقتراض لأن تصنيفها الائتماني قوي وتعتبر من أقل دول العالم في نسبة الدين العام لكن الناتج المحلي الإجمالي لا يتجاوز الـ 3 في المئة.

وشدد على التذكير بأن الاقتراض ينطوي على مخاطر وتكاليف لا يمكن تجاهلها خاصة مع ارتفاع أسعار الفائدة في كل من الكويت وبعض دول الخليج والولايات المتحدة الأمريكية في نهاية 2015 بـ 25 نقطة أساس.

وأوضح أن الديوان أوصى بضرورة إعادة هيكلة الجهاز الحكومي المتضخم وتنمية الموارد غير النفطية وتحصيل ما للدولة من مديونيات ومستحقات وترشيد المصروفات الجارية والتركيز على المشاريع الرأسمالية وأن يكون للصناديق السيادية دور في تنمية الاقتصاد الوطني وتكليف القطاع الخاص بدور أكبر في تنمية الاقتصاد الوطني وفق ضوابط تضمن حق الدولة والعمل على توظيف الكويتيين فيه وتسهيل الإجراءات الحكومية لممارسة الأعمال لاستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية.

وقال إن الديوان حث الجهات الحكومية ذات الطابع الاقتصادي على تنمية إيراداتها وأن تكون تلك الإيرادات رافدا للإيرادات العامة للدولة واحتياطي المال العام.

وبحسب عبدالصمد فقد أشارت اللجنة إلى أنها تتشارك مع الديوان في رؤيته بضرورة وضوح معالجة أسباب العجز لاسيما أن الميزانية المقترحة للسنة المالية الجديدة لم تخفض إلا بـ 279 مليون دينار كويتي فقط مما حدا إلى انتهاج آليات رقابية جديدة لتخفيض جميع الميزانيات الحكومية دون استثناء بنسبة لا تقل عن 20 في المئة بالتنسيق مع وزارة المالية.

وتمنى عبدالصمد أن تدعو الحكومة ديوان المحاسبة ليتشارك معها في توجيه الميزانية العامة ومعالجة اختلالاتها للخروج من هذه الأزمة بأنسب الحلول المتاحة.

تسوية 52 % من ملاحظات ديوان المحاسبة على السكنية

إجراءات صارمة ضد سوء جودة تنفيذ المشاريع واستبعاد الشركات المتعثرة

المراقب المالي للسكنية سجل 103 حالات امتناع عن صرف مكافآت وتم تمريرها من قبل المدير العام

هناك ملاحظات على ضعف أداء الرقابة على تنفيذ المشاريع الاسكانية

على ديوان المحاسبة أن يشارك في معالجة الاختلالات للخروج من الأزمة

الطريجي: تجديد عقد طلبة الأسنان في إيرلندا مستحق

دعا النائب د. عبد الله الطريجي وزير الصحة د. علي العبيدي إلى الالتقاء بأطباء «البورد الكويتي» لطب الأسنان وتفهم مشكلتهم الناجمة عن إلغاء العقد المبرم مع الكلية الملكية للجراحين في ايرلندا.

وأضاف الطريجي في تصريح صحافي أن 28 طبيباً كويتيا شارفوا على الانتهاء من دراسة طب الأسنان في ايرلندا وكان من المفترض أن يتم تقييمهم وإعدادهم من قبل أطباء الكلية الملكية الإيرلندية للحصول على البورد الكويتي الكامل والترقية لشهادة عضوية هذه الكلية إلا أن معهد الكويت للتخصصات الطبية رفض زيادة الرسوم التي طلبتها الكلية الإيرلندية ما يعني عمليا إلغاء العقد المبرم مع الكلية الأمر الذي يحول دون تمكنهم من استكمال الدراسة المفترض أن تنتهي في شهر سبتمبر المقبل.

وأوضح الطريجي أن الطلبة بينوا أن الكلية الإيرلندية طلبت زيادة الرسوم بسبب تزايد اعداد أطباء الأسنان المقبولين في «البورد» والذي يحتم أن يزيد عدد الممتحنين من ايرلندا مؤكدا أن مستقبل هؤلاء الطلبة مرتبط بتجديد العقد وتمكينهم من استكمال الدراسة والحصول على البورد الكامل.

وأشار الطريجي إلى تلقيه شكوى من هؤلاء الأطباء ورغبتهم في الالتقاء بالوزير العبيدي بشكل عاجل ليكون عونا لهم في رفع المعاناة عنهم لا سيما أن طلبهم مستحق وليس منطقيا منعهم من استكمال دراستهم

د. عبد الله الطريجي

التي هي في مرحلتها الأخيرة بعد خمس سنوات كاملة من دراسة طب الأسنان في ايرلندا.

وذكر الطريجي أن الطلبة بينوا في شكواهم أن البورد الكويتي لطب الاسنان عبارة عن برنامج محلي مدته خمس سنوات للتخصص ويتكون البرنامج من جزأين الاول لمدة سنتين يحصل الطبيب فيهما على شهادة الجزء الاول من البورد وترقية وشهادة زمالة لكلية الجراحين الملكية في ايرلندا بينما الجزء الثاني ومدته ثلاث سنوات يحصل فيها الطبيب على شهادة كاملة للبورد الكويتي وترقية وشهادة عضوية لكلية الجراحين الملكية علما بان هناك عقدا يتجدد كل ثلاث سنوات مع الكلية إلا أنه وبعدما تم قبولنا في الجزء الثاني من البورد ووصولنا الى السنة النهائية وحان وقت تجديد العقد طلبت الكلية زيادة في رسوم العقد بسبب تزايد اعداد اطباء الاسنان المقبولين في البرنامج .

الحريص: استجواب وزير التجارة قريبا جدا

أعلن رئيس اللجنة التشريعية مبارك الحريص عن عزمه تقديم استجواب قريبا جدا لوزير التجارة يتعلق بمحور رئيسي حول عدم تنفيذ قانون تنمية المشاريع الصغيرة الذي أقره المجلس منذ ثلاث سنوات اضافة الى محاور اخرى تتعلق بمخالفات في وزارة التجارة.

واشار الحريص في تصريح للصحافيين أمس الى انهم كنواب يفخرون بإنجازات هذا المجلس الذي اصدر تشريعات تمس احتياجات كل الشرائح بالمجتمع الا ان الجميع يلاحظ تأخر الحكومة في تنفيذ وانجاز هذه القوانين التي اقرت.

واضاف الحريص ان وزير التجارة دأب منذ اكثر من عام على المماطلة في تنفيذ قانون المشروعات الصغيرة والذي يهم شريحة كبيرة من المواطنين ممن عقدوا آمالا كثيرة على هذا المجلس لتنفيذ هذا القانون باعتبار انه صادر منذ ثلاث سنوات ومن فترة طويلة ينتظر النواب إصدار هذا القانون العام الذي يتضمن لائحة داخلية نافذة ويفترض تنفيذه لإعطاء الشباب قروضهم.

وزاد بقوله: هناك 90 طلبا حتى الآن لم تصرف للشباب في اي مشروع من المشاريع الصغيرة التي سوف تنفع البلد فيما يتحدث الجميع عن تنويع مصادر الدخل وفتح المجال امام الشباب نجد وزير التجارة

مبارك الحريص

متخلفا عن الركب بعيدا في هذا الجانب مبينا ان هناك ملفات اخرى سيتحدث عنها في الاستجواب المزمع تقديمه قريبا الى وزير التجارة الى جانب محاور اخرى يتضمنها الاستجواب من أهمها ملف تنمية المشاريع الصغيرة الذي علق عليه الشباب امالهم في تنمية دخلهم المالي.

وذكر الحريص انه بدلا من إعطاء الفرصة للشباب فرصتهم في العمل بالقطاع الخاص الحر نجد وزير التجارة قد حول ادارة تنمية المشاريع الصغيرة الى مجال للتنفيع والمناصب عبر تعيين الإدارات والموظفين والمسؤولين الكبار ومنحهم مكافآت كبيرة من دون ان يكون للشباب نصيب من هذا الامر.

الشايع:وثيقة الإصلاح المالي على جدول الجلسة المقبلة

أعرب رئيس لجنة الشؤون المالية والاقتصادية البرلمانية النائب فيصل الشايع عن أمله أن تنتهي اللجنة في اجتماعها الاحد المقبل من انجاز تقريرها في شأن دراسة الوضع الاقتصادي وتوصياتها حول وثيقة الاصلاح المالي لرفعها للمجلس ومناقشتها في جلسة الثلاثاء المقبل.

وقال الشايع في تصريح للصحافيين أمس ان اللجنة سوف تجتمع لاستكمال مناقشة وثيقة الاصلاح المالي حيث تمت دعوة وزير المالية ووزيرة الدولة لشؤون التخطيط والتنمية ووزير الكهرباء والماء وغرفة تجارة وصناعة الكويت والجمعية الاقتصادية وجمعية المحاسبين واتحاد الشركات الاستثمارية واتحاد المصارف وعدد كبير من المختصين.

واوضح ان من المتوقع ان تنتهي اللجنة من تقريرها بشأن وثيقة الاصلاح المالي وتصوت عليه في اجتماعها الاحد المقبل حيث ستطرح كافة التصورات المقدمة ومنها ما

فيصل الشايع

يتعلق بشرائح تعرفة الكهرباء والماء للوصول الى توافق ووضع التوصيات النهائية بشأنها.

وحول التصعيدات النيابية بشأن ما اثير حول البديل الاستراتيجي أوضح الشايع ان قانون البديل الاستراتيجي تم تقديمه الى احدى اللجان البرلمانية منذ أكثر من سنة وتم التعديل عليه من قبل النواب وأن القرار النهائي بالموافقة عليه أو رفضه يرجع لمجلس الأمة.

القضيبي يسأل عن مناقصة الأنابيب النفطية

وجه النائب أحمد القضيبي سؤالا إلى سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك قال فيه: في إطار متابعتنا لمناقصة الأنابيب النفطية التي طرحتها شركة نفط الكويت وتم إلغاؤها ومن ثم محاولة إعادة ترسيتها بصورة مخالفة للقانون وقرار مجلس الوزراء بإحالة الملف الى ديوان المحاسبة للتحقيق فيه.

وأضاف بقوله: نظرا لأهمية هذا الموضوع بما يشكله من قياس الأداء الحكومي في تطبيق القوانين والتعامل بمسطرة واحدة مع الجميع اطلب إجابتي عن الآتي: نمى الى علمي انتهاء ديوان المحاسبة من التحقيق في مناقصة الأنابيب النفطية التي طرحتها شركة نفط الكويت وعليه يرجى تزويدي بنسخة ضوئية من التقرير مع بيان الإجراءات التي اتخذها مجلس الوزراء فيما يتعلق بنتيجة التحقيق.

أحمد القضيبي

كما وجه القضيبي السؤال نفسه الى وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء الشيخ محمد العبدالله و نائب رئيس الوزراء وزير المالية وزير النفط بالوكالة انس الصالح لجمع اكبر قدر من المعلومات ولتسليط الضوء على القضية وحماية للمقدرات الوطنية.

للاشتراك في جريدة
الدستور aldostoor
مباشر
22 454 630

نواب أعلنوا مساءلة الوزير حال تطبيق البديل الاستراتيجي أو الخصخصة

الصالح على منصة استجواب القطاع النفطي

رفع نواب مجلس الأمة سقف المساءلة الدستورية لوزير النفط بالوكالة أنس الصالح الى طرح الثقة بالوزير واسقاطه سياسيا حال تطبيق البديل الاستراتيجي او خصخصة القطاع النفطي.
وشددوا على رفض هذا القرار وعدم تمريره في مجلس الأمة وقالوا انهم سيذهبون الى ابعد مدى حال التطبيق او المساس بحقوق ومكتسبات العاملين في القطاع النفطي.
وقالوا للوزير: من الأفضل الا تواجه والا فسوف تواجه عاصفة لن ترحمك ابدا.

عبدالله التميمي

التميمي: اذا أراد الصالح أن يصطدم بنا فأهلا وسهلا بالمنازلة

محمد طنا

طنا: الحكومة تريد خصخصة قوت المواطن ولن نقبل

فيصل الكندري

الكندري: لن نقبل بتطبيق البديل الاستراتيجي في القطاع النفطي

طلال الجلال

الجلال: واثقون من استثناء القطاع النفطي من البديل

ماضي الهاجري

الهاجري: سأتحدث مؤيدا للاستجواب وأحد موقعي طرح الثقة

وفي البداية قال مراقب مجلس الامة النائب عبدالله التميمي للعاملين في القطاع النفطي: متضامنون معكم قلبا وقالبا ونحن معكم فيما تذهبون اليه ولن نسمح بالمساس بحقوق العاملين في القطاع النفطي وسوف يكون لنا موقف مع وزير النفط بالوكالة.

وخاطب التميمي الوزير الصالح بقوله: من هذا الموقع سأستجوبك اذا تدخلت في مخصصات القطاع النفطي وامتيازاتهم وحقوقهم فأنت على منصة الاستجواب.

واعرب عن ثقته بزملائه النواب وانهم سوف يطرحون الثقة بالوزير لافتا الى انهم يريدون ان يحققوا مآربهم والوصول الى جيوب العمال وحقوقهم ونقول لهم: ان تجرأتم فسوف نقف نحن النواب والعاملين بالقطاع النفطي ضدكم في خندق واحد ولن نتنازل ابدا.

وبين التميمي ان صاحب السمو الامير يؤكد في الخطاب السامي ضرورة عدم المساس بقوت المواطن واهمية توفير حياة كريمة لهم.

واوضح أنه اذا كان الوزير يريد ان يصطدم بنا وبالقطاع النفطي فأهلا وسهلا للمنازلة ونحن لها.

واضاف التميمي ان الحكومة وضعت وزير النفط بالوكالة أنس الصالح في وجه المدفع مخاطبا اياه بقوله: من الافضل لك الا تواجه والا فسوف تواجه عاصفة لن ترحمك ابدا.

واكد النائب محمد طنا فشل تجارب الخصخصة مستشهدا بخصخصة الخطوط الجوية الكويتية مضيفا ان الحكومة منذ 7 سنوات لم توظف مواطنا واحدا في القطاع النفطي ويقتصر التوظيف على الشركات التي تأخذ عقودا من القطاع النفطي والمواطنون في هذه الشركات يعانون من التعسف والظلم وهذا ما تريد الحكومة ان تصل اليه.

وزاد: الحكومة تريد خصخصة القطاع النفطي وخصخصة قوت المواطن ونحن لن نقبل بذلك مخاطبا العاملين في القطاع النفطي بقوله: اذهبوا الى آخر مدى ونحن معكم ولن نصمت حتى تتراجع الحكومة عن اي قرار خاص يضر بالقطاع النفطي سواء تطبيق البديل الاستراتيجي او خصخصة القطاع. واشار الى ان الامر مخطط له منذ 10 سنوات.

وبدوره قال النائب فيصل الكندري: لن نقبل بتطبيق البديل الاستراتيجي على القطاع النفطي مؤكدا استمرار المجلس في التصدي لمثل هذه القرارات التي تضر بالقطاع مؤكدا ان خصم القطاع النفطي ليس الوزير بل بعض القياديين الذين يحاربون العمال.

واضاف ان ما يحدث الآن في القطاع النفطي جريمة كبرى اذ ان الحكومة في حين تتكلم عن التقشف والترشيد وفي الوقت نفسه هناك فكر ومخطط آخر وهو بيع البلد ولكننا كنواب للامة لن نقبل بذلك ابدا.

واكد رفض النواب لتطبيق البديل او الخصخصة او مساومة النقابات النفطية ونحن حصلنا على هذه الامتيازات والحقوق بجهد كبير والآن يساومونا عليه من تحت الطاولة ونحن نقول لا انتقاص من الحقوق ولا المزايا ولا بديل استراتيجيا.

وبين الكندري ان هناك هدرا في القطاع النفطي ولكن «عمك أصمخ» ولن نسكت عن القطاع النفطي وسيعجزون عن المساس بحقوق العاملين.

وبدوره أبدى النائب طلال الجلال رفضه لتطبيق البديل الاستراتيجي على العاملين في القطاع النفطي جملة وتفصيلا نظرا لخصوصية هذا القطاع الذي يعتبر المصدر الوحيد للدخل في الكويت فالمساس بحقوق العاملين فيه سيكون له تداعيات وانعكاسات خطيرة على المدخول النفطي للدولة.

وقال الجلال في تصريح صحافي ان مشروع البديل الاستراتيجي جيد بالنسبة للقطاعات الاخرى حيث سيحصلون بموجبه على امتيازات مالية أما بالنسبة للقطاع النفطي فانه سينقص من حقوق العاملين به لذا فإن استثناء هذا القطاع من البديل الاستراتيجي ضرورة حيث ان تطبيقه سيتسبب في ابعاد الخبرات والعمالة الوطنية وسيفرغ القطاع من خبرات ابناء الكويت.

واضاف الجلال نرفض المساس بحقوق العاملين في القطاع النفطي أو اي توجه لخصخصة هذا القطاع الحيوي فهذا القطاع ينبغي أن يحظى بامتيازات أكثر من تلك الموجودة نظرا للأخطار والضغوطات التي يلاقونها في مقار عملهم مشددا على ان معالجة انخفاض اسعار النفط يجب ان تكون بعيدة كل البعد عن المساس بدخل وامتيازات الموظفين والمواطنين من أصحاب الدخول المحدودة والمتوسطة.

وأكد الجلال اهمية فصل القطاع النفطي عن أي سلم رواتب موحد لاسيما أن الجميع يعي أهمية هذا القطاع وطبيعة العمل به فهو بلا منافس الركيزة الاساسية لاقتصاد البلد ومصدر دخله الرئيسي ان لم يكن الوحيد مبديا ثقته في ان تتفهم الحكومة هذه الاسباب في استثناء القطاع النفطي من مشروع البديل الاستراتيجي.

ومن جهته جدد النائب ماضي الهاجري تحذيره إلى وزير المالية وزير النفط بالوكالة انس الصالح من المساس بحقوق العاملين في القطاع النفطي وتطبيق البديل الاستراتيجي أو خصخصة القطاع.

وقال الهاجري في كلمته خلال التجمع العمالي في نقابة العاملين في القطاع النفطي امس إنه في حال تم المساس بحقوقهم ومكتسباتهم فسيذهب إلى ما ذهب إليه زميله النائب عبدالله التميمي من استجواب الوزير بل وسيتحدث مؤيدا للاستجواب بل وأحد العشرة الموقعين على طلب طرح الثقة بالوزير اذا حاول تطبيق البديل الاستراتيجي او خصخصة القطاع.

وأضاف الهاجري أنه سبق أن حذر الوزير إلا أنه لا يعي طبيعة الوضع السياسي في القطاع النفطي تحديدا مشددا على عدم ضرورة المساس بحقوق العمال مخاطبا الوزير بقوله : إن البديل الاستراتيجي لن يمر مهما فعلت ياوزير النفط وسيرجع القرار إلى مجلس الأمة وقاعة عبدالله السالم وسوف يقابل بالرفض.

وطالب الهاجري الوزير الصالح بألا يضع نفسه في في موضع سيئ ويحسد عليه مشيرا الى ان القطاع النفطي والعاملين به من الطبقة الكادحة والوزير لم يعمل في الحقول ولم يتعرض لما يتعرضون إليه من مخاطر .

وقال الهاجري إنه من أبناء القطاع وتشرف بخدمة القطاع لمدة 24 عاما ومن هذا المنطلق ومن من منطلق مسؤولياتي السياسية والعمالية أوجه رسالة للوزير بأن يتحمل مسؤولياته السياسية والوعد في قاعة عبدالله السالم.

ملاحظات ديوان المحاسبة

تنشر جريدة الدستور تباعا وعلى حلقات تقرير ديوان المحاسبة عن نتائج العرض والمراجعة على تنفيذ ميزانيات الوزارات والإدارات الحكومية وحساباتها الختامية للسنة المالية 2015/2014 .

تدني معدل تسوية الأرصدة المتراكمة من سنوات سابقة في وزارة الصحة

في الحلقة الثانية عشرة من ملاحظات ديوان المحاسبة على نتائج الفحص والمراجعة الخاصة بتنفيذ ميزانيات الوزارات والإدارات الحكومية وحساباتها الختامية للسنة المالية 2015/2014 تستكمل «الدستور» نشر بيانات الحساب الختامي لوزارة الصحة والملاحظات التي أسفر عنها فحص ومراجعة الديوان لبيانات وحسابات وسجلات وشؤون التوظيف وكذلك الرقابة المسبقة والمخالفات المالية للسنة المالية 2015/2014.

وزارة الصحة

وزارة الصحة

أورد ديوان المحاسبة أهم بيانات الحساب الختامي والملاحظات التي أسفر عنها فحص ومراجعة الديوان لبيانات وحسابات وسجلات وشؤون التوظف لوزارة الصحة وكذلك الرقابة المسبقة والمخالفات المالية للسنة المالية 2015/2014:

أولا - بيانات الحساب الختامي:

يتضح من بيان الحساب الختامي للوزارة زيادة الايرادات المحصلة خلال السنة المالية 2015/2014 عن المقدر بما جملته 21.609.988/000 دك وبنسبة 21.6 % وزيادة الايرادات المحصلة بالسنة المالية 2015/2014 عن السنتين الماليتين 2013/2012 و 2014/2013 بنسبة 28.9 % و 3.8 % على التوالي.

وبلغ الوفر بالمصروفات الفعلية للسنة المالية2015/2014 عن المعتمد ما جملته 123.534.545/00 دك وبنسبة 7.0 % وزيادة مصروفات السنة المالية 2015/2014 عن مصروفات السنتين الماليتين 2013/2012 و 2014/2013 وبنسبة 39.6 % و 26.1 % على التوالي.

ثانيا - الحساب الختامي للوزارة:

تضخم رصيد حساب امانات - مبالغ تحت التسوية والبالغ 25.480.933/233 دك في 2015/3/31 نتيجة تدني معدل تسوية الأرصدة المتراكمة من عام لآخر والتي يعود بعضها للسنة المالية 2004/2003 بالمخالفة للتعليمات المالية المنظمة لذلك بالتعميم رقم (4) لسنة 2000 بشأن القواعد والاجراءات اللازمة لإقفال الحسابات وإعداد الحساب الختامي وملحقاته.

ثالثا - فحص ومراجعة حسابات وسجلات الوزارة:

- مآخذ شابت تمديد العقد المبرم مع إحدى الشركات بشأن تسجيل المشتركين بالضمان الصحي والتأمين الصحي وإصدار البطاقات الخاصة بهم لمدة ثلاث سنوات بتاريخ 2010/7/28 ومن تلك المآخذ:

- عدم قيام الوزارة بإجراء الدراسة الجادة للإيرادات المحصلة لحساب الشركة جراء تمديد العقد مما ترتب عليه منحها عائدات ماليا إضافيا بزيادة تقدر بقيمة 10.770.135/000 دك عن العقد الأصلي رغم تضمنه لأعمال انشائية وتجهيزات وحرمان الخزانة العامة من تلك المبالغ أو الحصول على ما يقابلها من الخدمات والتسهيلات.

- عدم تحري الدقة لدى تقدير قيمة الضمان المالي الواجب تقديمه لعدم قيام الوزارة بتحديد القيمة التقديرية السليمة لأعمال عقد التمديد مما يخل بحفظ حقوق الوزارة بالمخالفة لنص البند السادس عشر من شروط التعاقد.

- عدم قيام الشركة القائمة بتحصيل ايرادات الوزارة عن الضمان الصحي بتنفيذ التزاماتها التعاقدية وذلك بربط النظام الحالي للتأمين والضمان الصحي مع قاعدة بيانات الهيئة العامة للمعلومات المدنية بالمخالفة للبند السادس من العقد مما يضعف رقابة الوزارة على مستحقاتها عن الضمان الصحي.

- تقاعس الوزارة في متابعة تنفيذ بنود العقد مما ترتب عليه انتهاء فترته التعاقدية ومدتها ثلاث سنوات في 2014/7/26 دون إلزام الشركة بتوريد عدد (321) جهاز حاسب آلي لاستبدالها بالأجهزة القديمة بمراكز الضمان الصحي بالمخالفة للبند التاسع من العقد.

- استمرار حرمان الخزانة العامة من إيرادات عن استغلال القطاع الخاص والعديد من الجهات المنتفعة لعد (110) مواقع بمرافق الوزارة لعدة سنوات بموجب موافقات مباشرة ودون طرحها بمزايدة عامة أو تحرير عقود عنها.

- إبرام عقود صيانة أجهزة الاشعة بالمستشفيات التابعة للوزارة شاملة قطع الغيار بتكلفة تعاقدية بلغ ما تم حصره منها 10.367.588/000 دك على الرغم من ثبوت عدم حاجة العديد من تلك الاجهزة لهذه النوعية من الصيانة لعدم قيام الشركات المتعاقدة باستبدال أية قطع غيار لها لعدة سنوات مالية سابقة مما حمل الوزارة بأعباء مالية ضخمة سنويا دون مبرر.

- عدم توفير الاحتياجات التدريبية اللازمة من قبل الشركة الموردة لجهاز (SPECT/CT) وملحقاته لقسم الطب النووي بمستشفى الامراض الصدرية والبالغة قيمته 238.888/000 دك وذلك لتحقيق الاستفادة المرجوة من تشغيله لحداثة تكنولوجيا التشغيل الخاصة به مما أثر سلبا على الاستفادة منه في الاغراض الطبية المورد من اجلها بالمخالفة للبند الثالث من العقد المبرم.

- قيام الوزارة بشراء اجهزة طبية تم ايداعها بمخازن ادارة الهندسة الطبية لعدة سنوات ولم يتم استخدامها ما أمكن حصره منها ما جملته 5.236.639/000 دك.

- تضمين اعمال مشروع تصميم وانشاء وتجهيز طبي وتأثيث وصيانة تشغيلية لتوسعة مستشفى الفروانية اعمال هدم مباني طب الاسنان الحديثة والتي تم الانتهاء من انشائها عام 2002 بتكلفة بلغ ما أمكن حصره منها ما جملته 1.697.602/000 دك مما يعد هدرا للمال العام بخلاف نفقات تجهيزها فضلا عن تحمل الميزانية تكلفة انشاء مبان بديلة لها بلغت قيمتها التعاقدية 12.061.376/00 دك.

- تدني نسبة انجاز اعمال مشروع تصميم وتجهيز طبي وتأثيث وصيانة تشغيلية لتوسعات المستشفى الاميري والمقدرة بنسبة 24.1 % من المخطط حتى نوفمبر 2014 ومسؤولية الوزارة عن تأخير التنفيذ ما يشير الى عدم اتخاذ الوزارة الاجراءات الفاعلية لتنفيذ قرار مجلس الوزراء رقم (34 - 3/2009) بتاريخ 2009/6/29 بشأن الرغبة الاميرية السامية بتنفيذ المشروع خلال خمس سنوات من تاريخه.

- عدم اثبات حالة التقصير من قبل احدى الجامعات الاجنبية بكتاب الانهاء بشأن اتفاقية نقل الخبرة والخدمات الاكلينيكية لمستشفيات الكويت مع هذه الجامعة ما ترتب عليه مطالبة الجامعة برسوم الانهاء والاعادة للوطن بمبلغ يساوي 5.0 % من القيمة السنوية للعقد البالغة 71.000.000/00 دولار اميركي استنادا للبند (4/2/4) من الاتفاقية المبرمة. وأفادت الوزارة بأن كتاب الإنهاء صدر من وزير الصحة السابق بناء على مذكرة قانونية انتهت بوجود تقصير من جانب الجامعة.

- مآخذ شابت الاتفاقية المبرمة مع اكاديمية طبية اجنبية لتطوير وتحسين الخدمات الطبية بمستشفى الرازي للعظام بقيمة 46.220.756/00 يورو بما يعادل 18.030.000/000 دك ولمدة 3 سنوات ومن تلك المآخذ:

- عدم التزام الاكاديمية بتوفير خمسة اساتذة استشاريين من جراحة العظام بالتناوب والاستمرار طول مدة الاتفاقية بالمخالفة للبندين رقمي (5 و 6) من الاتفاقية مما ترتب عليه تحميل الخزانة العامة اعباء مالية صرفت دون وجه حق تمثلت برواتب الاستشاريين بلغ ما أمكن حصره منه ما جملته 1.389.250/00 يورو.

- قيام الاكاديمية بتوفير عدد من استشاريي جراحة عظام بالمخالفة للاشتراطات الواردة بالبند 6 من الاتفاقية الخاص بعدد سنوات العمل في مستشفى الاكاديمية.

- عدم التزام الاكاديمية بتوفير عدد من الاخصائيين الطبيين ضمن فريق المشروع بالكويت خلال فترة التنفيذ حسب ما جاء بملحق الاتفاقية مما ترتب عليه تحميل الخزانة العامة اعباء مالية عن رواتب صرفت دون وجه حق بلغ ما أمكن حصره منها ما جملته 1.170.857/00 يورو.

- عدم التزام الاكاديمية بتنفيذ برنامج التعليم والتدريب في الاكاديمية لأطباء البورد الكويتي عن طريق دورات في التخصصات الدقيقة بالمخالفة للبند 5 من الاتفاقية المبرمة.

- عدم التزام الاكاديمية بتنفيذ برنامج التطبيب عن بعد (دراسة الحالات عن طريق الفيديو المرئي) بالمخالفة للبند 5 من الاتفاقية المبرمة مما ترتب عليه تحميل الخزانة العامة اعباء مالية صرفت دون وجه حق بلغ ما أمكن حصره منها ما جملته 450.000/00 يورو.

- عدم تطبيق الشروط الجزائية الواردة في البند 6 من الاتفاقية على الرغم من تقصير الاكاديمية بأداء التزاماتها التعاقدية حسب ما جاء بتقارير الانجاز المعدة عن طريق اللجنة الفرعية المشكلة لمتابعة تنفيذ بنود الاتفاقية.

التتمة ص09

مآخذ شابت تمديد العقد الخاص بتسجيل المشتركين في الضمان الصحي

استمرار حرمان الخزانة العامة من إيرادات استغلال 110 مواقع بمرافق الوزارات

إبرام عقود صيانة أجهزة الأشعة بالمستشفيات الحكومية رغم عدم حاجة العديد منها للصيانة

شراء أجهزة طبية وإيداعها بالمخازن لسنوات عدة من دون استخدامها

تحميل الميزانية تكاليف إنشاء مبان طبية بديلة ما يعد إهدارا للمال العام

ملاحظات ديوان المحاسبة

تنشر جريدة الدستور تباعا وعلى حلقات تقرير ديوان المحاسبة عن نتائج العرض والمراجعة على تنفيذ ميزانيات الوزارات والإدارات الحكومية وحساباتها الختامية للسنة المالية 2015/2014.

الصحة: جار الانتهاء من الربط الآلي بين إدارة العلاج بالخارج والمكاتب الصحية

تتمة المنشور ص08

- عدم الأخذ باشتراطات ديوان المحاسبة الواردة في كتابه رقم (15/5/43359 -982) المؤرخ 2014/2/17 بشأن موافقته المسبقة على التعاقد.

- عدم استخدام الوزارة حقها في فسخ الاتفاقية بالمخالفة للبند 9 من الاتفاقية المبرمة حيث افادت الوزارة بشأن الملاحظات اعلاه بأنه تم تشكيل لجنة عاجلة لدراستها بموجب القرار الاداري رقم (1874) لسنة 2015.

وافادت الوزارة بأنها قامت بتشكيل لجنة بموجب القرار الاداري رقم (1874) لسنة 2015 المؤرخ 2015/5/12 لدراسة ما أورده الديوان من ملاحظات بشأن تلك الاتفاقية.

- استمرار المآخذ التي شابت عقد التأمين الصحي للطلبة الدارسين في الولايات المتحدة الاميركية وكندا ومنها:

- استمرار الوزارة في سداد تكاليف التأمين الصحي للطلبة على الرغم من انتهاء العقد في 2013/2/1 الامر الذي ادى الى سداد ما جملته 24.155.047/00 دولارا اميركيا بما يعادل 7.173.812/000 دك دون تغطية قانونية ودون الحصول على موافقات الجهات الرقابية بالمخالفة لقوانين انشائها حيث افادت الوزارة بأنه جار التعاقد مع شركة جديدة بعد الحصول على موافقة الجهات الرقابية حيث تم اخذ موافقة لجنة المناقصات المركزية وبانتظار موافقة كل من ادارة الفتوى والتشريع وديوان المحاسبة.

- استمرار سداد المطالبات الواردة من الشركة عن مصروفات العلاج الطبي للطلبة وعائلاتهم دون ارفاق المستندات المؤيدة للصرف للتحقق من مدى صحتها واستحقاقها بالمخالفة لقواعد تنفيذ الميزانية الامر الذي يصعب معه اجراء الرقابة المالية والطبية للتحقق من صحة تلك المطالبات.

وأفادت الوزارة بأن العقد المبرم مع الشركة يخولها القيام بمراجعة الفواتير والتأكد من صحتها مقابل مصاريف ادارية متفق عليها ومن ثم سدادها تخفيفا على المكتب الصحي بواشنطن لصعوبة ذلك اضافة لفواتير المرضى المعالجين على نفقة وزارة الصحة والجهات الاخرى.

- خلو القرارات الوزارية الصادرة بشأن العلاج بالخارج من ضوابط الاستعانة بالاطباء من المستشفيات العامة والتخصصية في حال تغيب احد اعضاء اللجنة العليا عن حضور اجتماعات اللجنة الطبية العليا مما يتربت عليه مشاركة بعض الاطباء في اصدار بعض القرارات المتعلقة بالعلاج بالخارج وصرف بدل حضور جلسات لجان دون سند قانوني. وأفادت الوزارة بأنها ستعمل مستقبلا على عدم حضور طبيب كبديل عن عضو اللجنة الطبية العليا دون توافر السند القانوني لهذا الاجراء حتى يكون متفقا مع قرارات ديوان الخدمة المدنية.

- قصور اللوائح والقرارات الوزارية الصادرة بشأن العلاج بالخارج في تحديد عدد مرات العرض على اللجان الطبية التخصصية والعليا للحالات المرفوضة ما يسمح بإعادة عرضها على اللجنة لأكثر من مرة وزيادة حالات الاستثناء في تكرار العرض مما يشكل عبئا على أعمال تلك اللجان حيث أفادت الوزارة بأن العبرة ليس بعدد مرات العرض على اللجان بل بالنتيجة التي تصل اليها تلك اللجان وبأن تكون توصياتها طبية وفنية بحتة تتفق مع الاصول الطبية المتعارف عليها في مثل هذه الحالات.

- ايفاد العديد من الحالات المرضية وتحمل نفقاتها على حساب جهات حكومية اخرى ومن ثم تحويل علاجها على نفقة وزارة الصحة مما يشير الى تسهيل اجراءاتها في السفر للنأي بها عن العرض على اللجان الطبية المختصة او لحالات موفدة من غير المواطنين ممن لا تنطبق عليه شروط العلاج بالخارج مما يخل بمبدأ تكافؤ الفرص بين المواطنين.

وأفادت الوزارة بأن تحويل الحالات المرضية المرسلة من قبل الجهات الحكومية الى ميزانية وزارة الصحة يعتبر قرارا طبيا وفنيا ورغبة من الوزارة بأن يكون هذا الاجراء ضمن الاختصاصات المخولة للجنة الطبية العليا لإبداء الرأي في الطلب المقدم من تلك الجهة تم إصدار القرار الوزاري رقم 280 لسنة 2013.

- التدخل في عرض العديد من الحالات المرضية المتقدمة لطلب العلاج بالخارج بواسطة اعضاء مجلس الامة وشخصيات اخرى بلغ ما امكن حصره منها 6456 حالة خلال

مستشفى الصباح

الفترة من يناير 2014 حتى يناير 2015.

وأفادت الوزارة بأن قرار إيفاد مريض للعلاج بالخارج على نفقة وزارة الصحة هو قرار طبي وفني بحت يخضع لتقييم الحالة المرضية من الأطباء ذوي الاختصاص وان القول بتدخل احد من اعضاء مجلس الامة في تلك القرارات وتوصياتها غير صحيح.

- تحويل العديد من الحالات المرضية للعرض على اللجان الطبية عن طريق تأشيرات صادرة عن الوزيرة ووكيل الوزارة مما يعني منح استثناءات لبعض الحالات المرضية دون الاخرى وعدم تحقيق العدالة وتكافؤ الفرص بين الحالات المرضية المرفوضة من اللجان الطبية.

وافادت الوزارة بأن التأشيرة ليست سوى اعطاء فرصة ثانية للمريض لعرض طلبه على اللجنة العليا وليس استثناء للموافقة على طلب المريض للعلاج بالخارج وان القرار النهائي في ذلك يعود لرأي اللجنة الطبية العليا فقط.

- عدم مراعاة اللجنة الطبية تحفظات بعض المكاتب الصحية بشأن التعامل مع بعض المستشفيات في الخارج بطلب الدفع المسبق مما يترتب عليه ضعف اجراءات الرقابة على مصاريف العلاج المقدمة منها وفقدان الوزارة الحق في المتابعة والتدقيق على تلك المصاريف.

وافادت الوزارة بأنه يؤخذ في الاعتبار اي تحفظات تصدر من المكاتب الصحية بالخارج بشأن التعامل مع بعض المستشفيات اذا رأت الوزارة (اللجنة الطبية العليا) ان تلك التحفظات سوف تعود بالنفع على الحالة الصحية للمرضى وعلى الخدمة الطبية التي تقدم لهم.

- عدم قيام الوزارة باتخاذ اجراءات جادة لتوفير نظام آلي متكامل يفي بأغراض كافة الادارات والاقسام المعنية بمتابعة انشطة العلاج بالخارج الطبية والادارية والمالية ويعالج الخلل والقصور في البرامج الآلية المستخدمة بالرغم من تكرار هذا الطلب على مدى عدة سنوات سابقة.

وافادت الوزارة بأنها تقوم حاليا باعتماد تطبيق نظام (t.p.p) وهو نظام متكامل يربط بين انشطة ادارة العلاج بالخارج المختلفة سواء الادارية او الطبية او المالية مع الجهات الاخرى ذات الصلة مثل المكاتب الصحية بالخارج والمستشفيات داخل الكويت وخارجها وان الوزارة في انتظار الرد من قبل وزارة المالية للموافقة على الاعتماد المالي لهذا النظام ثم البدء بأخذ موافقة ديوان المحاسبة لابرام العقد.

- عدم احكام الرقابة على صرف ما جملته 28.575.930 /000 دينارا كويتيا عن تكاليف العلاج والمخصصات المالية للمرضى الموفدين للعلاج ومرافقيهم في كل من جمهوريتي التشيك وسلوفاكيا عن السنوات المالية من 2011/ 2012 الى 2014/ 2015.

- عدم مراعاة الدقة في تقدير احتياجات مستشفى الامراض الصدرية من الاجهزة والمعدات مما ترتب عليه قيام احدى الشركات المتعاقد معها بتوريد معدات وتحمل الوزارة تكلفتها دون ان يتم استخدامها.

وافادت الوزارة بأن هذه المعدات تم طلبها بمعرفة ادارة المستشفى في ذلك الوقت لاستخدامها في كافتيريا الاطباء بالاضافة الى كافتيريا جديدة بالدرن ومطبخ تحضيري ونظرا لتغير ادارة المستشفى فقد قامت الادارة الجديدة بالغاء الاعمال المطلوبة لهذه الكافتيريات وتم توزيعها على كل من مستشفى الصباح والطب النفسي وعددها 15 معدة والباقي موجود بمطبخ مستشفى الامراض الصدرية.

- عدم توفير مطبخ لمستشفى الصباح وتحويل المكان المخصص له سابقا مكاتب لبعض الاداريين مما ترتب عليه تحميل ميزانية الوزارة بأعباء مالية اضافية بلغ ما تم حصره منها 72.053 /000 دينارا كويتيا خلال العقد الحالي مقابل تكلفة نقل الوجبات الغذائية يوميا بعد اعدادها بمطبخ مستشفى الامراض الصدرية بخلاف التأثير سلبا على حالة تلك الوجبات.

- مآخذ شابت تنفيذ اعمال العقد رقم (م خ ع / 10 ب/ 2008/ 74) بشأن تجهيز وتقديم الوجبات الغذائية للمستشفيات والمراكز الصحية التابعة للوزارة مع احدى الشركات بمبلغ 15.445.413 /000 دينارا كويتيا لمدة ثلاث سنوات بدأت في 1/ 5/ 2009:

أ - قيام الوزارة بالارتباط بتمديد العقد لمدة ستة شهور عن الفترة من 1/ 5/ 2014 الى 31/ 10/ 2014 بقيمة 2.952.990 /000 دينارا كويتيا قبل الحصول على موافقة ديوان المحاسبة المسبقة بالمخالفة للمادتين (13، 14) من القانون رقم 30 لسنة 1964 بانشاء ديوان المحاسبة وتعديلاته.

وافادت الوزارة بأنه نظرا لاهمية استمرار الخدمة المقدمة للمرضى وخطورة توقفها كان من اللازم استمرار ادائها وعدم توقفها لاخذ موافقة الجهات الرقابية وسوف تراعى الوزارة ذلك مستقبلا.

ب - عدم قيام الوزارة باعداد الدورة المستندية المخزنية اللازمة لمعدات العقد والبالغ قيمتها 765.959 /000 دينارا كويتيا بالمخالفة لتعميم وزارة المالية رقم 5 لسنة 2002 بشأن الدورة المستندية لعمليات التخزين وتداول

التتمة ص10

تدني نسبة إنجاز أعمال مشروع تصميم وتجهيز طبي وتأثيث وصيانة تشغيلية لتوسعات المستشفى الأميري

مخالفات في الاتفاقية المبرمة مع أكاديمية طبية أجنبية لتطوير وتحسين الخدمات الطبية بمستشفى الرازي

خلو القرارات الوزارية بشأن العلاج بالخارج من ضوابط الاستعانة بالأطباء من المستشفيات العامة والتخصصية

عدم قيام الوزارة بتوفير نظام آلي متكامل خاص بمتابعة أنشطة العلاج بالخارج

ملاحظات ديوان المحاسبة

تنشر جريدة الدستور تباعا وعلى حلقات تقرير ديوان المحاسبة عن نتائج العرض والمراجعة على تنفيذ ميزانيات الوزارات والإدارات الحكومية وحساباتها الختامية للسنة المالية 2015/2014.

مخالفات في تنفيذ عقد الوجبات الغذائية لمستشفيات ومراكز صحية

تتمة المنشور ص09

العهد في النظام الآلي.

وافادت الوزارة بأنها ستوافي الديوان بالرد لاحقا.

ج - عدم وجود كافتيريا للاطباء بمستشفى الطب الطبيعي ومستشفى الطب النفسي رغم ادراج معدلات لها بقيمة 60.997 /000 دينارا كويتيا ضمن بنود المناقصة ولم يتم تسلمها مما يعد هدرا في المال العام.

وافادت الوزارة بأنه تم تسلم المعدات طبقا لشروط العقد وتوزيع معدات هذه الكافتيريا على مركز صباح الاحمد للمسالك والكلى وذلك نظرا لالغاء كل من كافتيريا الطب الطبيعي لضيق المساحة وكذلك كافتيريا الطب النفسي لاستخدام المكان في اغراض اخرى.

د - تأخر الشركة في تركيب معدات مطبخ مستشفى الطب الطبيعي لمدة 5 سنوات وتأخرها في تركيب معدات مطبخ مستشفى الطب النفسي لمدة سنة دون قيام الوزارة باتخاذ الاجراءات القانونية اللازمة بالمخالفة للبند (4 - 6 - 5) من الغرامات وبالمخالفة للبند (3 - 4 - 1) من الباب الثالث من شروط المناقصة.

افادت الوزارة بأنها ستوافي الديوان بالرد لاحقا.

- صرف رواتب لعدد 23 موظفا من عمال المطبعة رغم توقف اعمالها منذ اكثر من 4 سنوات دون الاستفادة منهم في اداء اعمال اخرى بلغ ما امكن حصره منها ما جملته 350.829 /000 دينارا كويتيا مما يعد هدرا للمال العام.

وافادت الوزارة بأن الموظفين المتواجدين في المطبعة بعضهم من ذوي الاحتياجات الخاصة (تأهيل مهني) والبعض الاخر من حملة المؤهلات الفنية (دبلوم طباعة اوفست) الامر الذي يصعب معه الاستفادة منهم في الاعمال الادارية وكان هناك اتجاه لتشغيل المطبعة وتزويدها بالفنيين او طرح مناقصة لصيانة وتشغيل وتجديد معدات المطبعة بالكامل او اغلاقها وتحويل الموظفين لمطابع الدولة بالوزارات للاستفادة منهم وتم مخاطبة وزارة الاعلم بشأن نقل موظفي ومعدات مطبعة وزارة الصحة الى وزارة الاعلام الا ان الاخيرة رفضت ذلك.

- وجود كميات كبيرة من الادوية منتهية الصلاحية خلال السنوات 2012 و2013 و2014 بالمستودعات الطبية بصبحان بلغت قيمة ما امكن حصره منها ما جملته 7.464.200 /000 دينار كويتي دون اتخاذ الاجراءات اللازمة للتصرف فيها والعمل على الحد منها منعا للهدر في المال العام بالمخالفة لتعميم وزارة المالية رقم 3 لسنة 2004 بشأن التصرف في الموجودات الخارجة عن نطاق الاستخدام.

وافادت الوزارة بأن ما يعادل 2.756.550 /000 دينارا كويتيا مواد يتم توفيرها بناء على طلب لجنة الوقاية من الاشعاع مادة (يوديد البوتاسيوم) او نتيجة لتوقع حدوث انتشار مرض وبائي (انفلونزا الطيور) وان هذه الكميات يتم شراؤها بناء على قرار مجلس الوزراء تطبيقا لمبدأ الحيطة والحذر والمحافظة على الصحة العامة وان دور الوزارة يقتصر على تخزينها لحين الاحتياج لها حين وقوع الكوارث.

- اما باقي قيمة المبلغ خلال الاعوام 2012 حتى 2014 تمثل ما نسبته 0.5 % من اجمالي مخصص بند الادوية وهي نسبة ضئيلة جدا كما انه تم فرض غرامات تأخير وصلاحية عن تلك الاعوام بمبلغ 7.840.000 /000 دينار كويتي وهناك اسباب اخرى ادت الى انتهاء صلاحية تلك الادوية وعدم استخدامها منها ظهور بدائل دوائية اكثر تطورا تغير معدلات طلب بعض المواد بعض مواد قسم التغذية ذات صلاحية قصيرة وتم مخاطبة وزارة المالية للتنسيق مع لجنة التخلص وجهات الاختصاص الاخرى للعمل على التخلص من تلك المواد بأسرع وقت ممكن.

- ضعف نظم واجراءات الرقابة الداخلية على الادوية والعقاقير الطبية المنصرفة للمستشفيات التابعة لوزارة الصحة والمعتمد لها مبلغ 305.185.000 /000 دينار كويتي عن السنة المالية 2014/ 2015.

وافادت الوزارة بأنه تم تشكيل لجنة الربط الآلي بين المستودعات الطبية وجميع الصيدليات بكافة مرافق الوزارة وجار تنفيذ ما انتهت اليه اللجنة بتقريرها.

- تكليف احدى الشركات بتوريد المواد الواردة بالعقد رقم 31/ CO 914) المبرم بتاريخ 22/ 5/ 2013 والبالغ قيمتها 2.915.600 /00 يورو بما يعادل 1.088.500 /000 دينار كويتي وكذلك المواد الواردة بالعقد رقم 14 - 20856 بتاريخ 9 / 11 / 2014 قبل الحصول على موافقات الجهات الرقابية وقيام الوزارة بالاستلام المبدئي للمواد الموردة خلال الفترة من 14/ 1 - 30 / 4/ 2013 قبل ابرام العقد بالمخالفة للمواد 13 - 14 من القانون رقم 30 لسنة 1964 بانشاء ديوان المحاسبة والمادة الخامسة من المرسوم الاميري رقم 12 لسنة 1960 بتنظيم ادارة الفتوى والتشريع.

مستشفى مبارك الكبير

وافادت الوزارة بأن المواد وصلت عن طريق المطار بواسطة متعهد النقل والتخلص وتم تحرير ايصال التسلم المبدئي بالمطار فتسلمها وجوبي من قبل ادارة المستودعات الطبية ثم يتم التدقيق على المواد من ناحية وجود عقد او عدمه فاذا وجد يتم اكمال اجراءات التسلم وفي حالة عدم وجود عقد يتم اعادتها للوكيل المحلي وبالنسبة للعقد المذكور تمت موافقة لجنة المناقصات المركزية بتاريخ 10/ 10/ 2012 اي قبل تسلم المواد وتم تخزين المواد وصرفها للمستشفيات في يوليو 2013 اي بعد الانتهاء من موافقات الجهات الرقابية علما بأن الرصيد المخزني للمادة بلغ صفرا في يناير 2013 وتوضح الوزارة حيوية واهمية تلك المادة وعدم توافرها قد يعرض المرضى للخطر علما بأن الوزارة تحرص على الالتزام بالانتهاء من جميع موافقات الجهات الرقابية قبل التعاقد.

- تسلم الوزارة ادوية ومستحضرات طبية على الرغم من مخالفتها لبعض الشروط التعاقدية الخاصة بفترة الصلاحية للادوية الموردة بناء على العقد رقم 13/ CO 013) الخاص بتوريد ادوية ومسحضرات طبية مع احدى المؤسسات بتاريخ 24/ 4/ 2013 بقيمة 8.580.000 /00 دولار امريكي.

وافادت الوزارة بأن العقد المذكور خاص بمناقصات الشراء الخليجي الموحد لدول مجلس التعاون الخليجي وتلك العقود يتم وضعها من قبل مكتب الشراء الخليجي الموحد بالرياض علما بأنه تم اضافة بند بالشروط الجزائية يحدد نسبة الغرامة وكيفية تطبيقها في مثل هذه العقود منذ بداية عام 2014 كما ان هذا التعاقد يمثل مناقصة اقليمية وطبقا لشروط المناقصة فانه يتم توريد الدفعة الاولى لدول الكويت بعد ستة اشهر من تاريخ تبليغ المكتب التنفيذي لمجلس وزراء الصحة لدول مجلس التعاون الخليجي.

- عدم تواجد مدير وساعد مدير خدمة بمقر ادارة الطوارئ الطبية المدرج وظائفهما ضمن العقد رقم (ص م/ خ ع / 29 د/ 2010/ 2011) المبرم بتاريخ 26/ 7/ 2011 بشأن تقديم خدمات طبية مساندة فني طوارئ طبية - ممرض طوارئ المجموعة الرابعة لمدة ثلاث سنوات مع احدى الشركات واستمرار تواجدهما بمقر الشركة من بداية العقد في 1/ 8/ 2012 حتى تاريخ الفحص في فبراير 2015 وصرف راتبهما عن تلك الفترة بما جملته 72.850 /000 دينارا كويتيا دون اتخاذ الوزارة الاجراءات القانونية اللازمة بشأنهما.

وأفادت الوزارة بأن العقد المبرم مع الشركة لم ينص على تواجد مدير ومساعد مدير الخدمة بمقر الادارة وانما نص على (تواجد مشرف الخدمة ان يكون مكان عمله في موقع العمل مراكز الاسعاف) وذلك كما ورد بنص العقد بالصفحة رقم (30) الباب الثاني - القسم الرابع - بند رقم (1/4/2 و 2/4/2 و 3/4/2) وان التعامل يتم حسب ما نص عليه العقد أما بخصوص صرف الرواتب فانه يتم حسب ما نص عليه العقد بالبند (8/3/2) من الباب الثاني صفحة (26).

- عدم قيام الوزارة بخصم غرامة التأخير المستحقة على متعهد العقد رقم (ص/م س/26/2012/2011) بشأن توريد عدد (35) سيارة اسعاف موديل 2012 بحدها الاقصى البالغة 89.999/000 دك بسبب اخلاله بشروط العقد.

- عدم تسوية الرصيد المدور منذ عدة سنوات مالية بحساب العهد - دفعات واعتمادات نقدية بالخارج البالغ 2.323.987/000 دك والخاص بمصاريف القسم الصحي لسفارة دولة الكويت في باريس على الرغم من اغلاقه وافتتاح المكتب الصحي في بارس منذ السنة المالية 2007/2006 بالمخالفة لقواعد تنفيذ الميزانية.

- استمرار بقاء العديد من المبالغ المقيدة بحساب العهد - مبالغ تحت التحصيل على حساب بعض الجهات الحكومية الخاصة بمصاريف العلاج بالخارج دون تحصيلها بلغ ما امكن حصره منها 27.883.683/000 دك منذ عدة سنوات مالية. وأفادت الوزارة بأنها ستوافي الديوان بالرد لاحقا.

رابعا - ملاحظات شؤون الموظفين:

- الاستمرار بصرف علاوة الاولاد للأبناء الذكور لبعض الموظفين على الرغم من بلوغهم سن الرابعة والعشرين بلغ ما أمكن حصره منها

التتمة ص11

قصور اللوائح والقرارات الوزارية بشأن العلاج بالخارج في تحديد عدد مرات العرض على اللجان الطبية للحالات المرفوضة

إيفاد حالات مرضية وتحمل نفقاتها على حساب جهات حكومية أخرى وتحويل علاجها على نفقة وزارة الصحة

عدم مراعاة اللجنة الطبية العليا تحفظات بعض المكاتب الصحية بشأن التعامل مع مستشفيات بالخارج

الوزارة لم تقم بخصم غرامة تأخير على متعهد عقد توريد 35 سيارة إسعاف

ملاحظات ديوان المحاسبة

تنشر جريدة الدستور تباعا وعلى حلقات تقرير ديوان المحاسبة عن نتائج العرض والمراجعة على تنفيذ ميزانيات الوزارات والإدارات الحكومية وحساباتها الختامية للسنة المالية 2015/2014.

الصحة تؤكد عدم تعيين أي موظف قبل توثيق جميع مؤهلاته العلمية

تتمة المنشور ص10

131.800/000 دك بالمخالفة لتعميم ديوان الخدمة المدنية رقم 2 لسنة 1986 بشأن كيفية إحكام الرقابة على صرف العلاوة الاجتماعية. وأفادت الوزارة بأنها ستوافي الديوان بالرد لاحقا.

- تراخي الوزارة في متابعة معادلة شهادات المعينية في المهن الفنية التخصصية مما لا يتفق ومتطلبات الجودة للخدمات الطبية والرقابة عليها بالمخالفة لقانون رقم 25 لسنة 1981. وأفادت الوزارة بأنه لا يتم تعيين أي موظف إلا إذا كانت جميع مؤهلاته العلمية موثقة من الجهات الحكومية في بلد التعاقد ومن القنصلية الكويتية كإجراء أولي ثم تقوم الوزارة بعد ذلك بمخاطبة وزارة التعليم العالي لمعادلة المؤهل العلمي والتي تتأخر في معادلة الشهادات رغم مخاطبتها مرات عديدة لسرعة موافاة وزارة الصحة بمعادلة المؤهل العلمي للمعينين.

- معاملة الوزارة بعض الموفدين للعمل بالمكاتب الصحية معاملة اعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي (الدبلوماسيين) في نفس البعثة مما حمل الميزانية أعباء مالية اضافية دون وجه حق وبالمخالفة لتعليمات ديوان الخدمة المدنية بكتابه رقم (46607) بتاريخ 2007/11/11 والتعميم رقم 13 لسنة 1998. وأفادت الوزارة بأنه عند تعيين الملحقين الصحيين ونواب الملحقين الصحيين يتم اخذ موافقة وزارة الخارجية على التعيين على اعتبار انهم موظفون يتبعون السلك الدبلوماسي والقنصلي ويتم اخذ موافقة ديوان الخدمة المدنية على تعيينهم.

- صرف رواتب شهرية لبعض الموظفات دون وجه حق رغم تمتعهن بإجازة خاصة من دون مرتب بالمخالفة لقرار ديوان الخدمة المدنية رقم 13 لسنة 1979 وتعديلاته بلغ ما أمكن حصره منها ما جملته 41.236/000 دك. وأفادت الوزارة بأنها ستوافي الديوان بالرد لاحقا.

- مآخذ شابت نظم الرقابة الداخلية بإدارة العلاج بالخارج ومنها:

- استحداث مسمى نائب مدير ادارة العلاج بالخارج بموجب القرار الوزاري رقم 70 لسنة 2014 بالمخالفة لقرار مجلس الخدمة المدنية رقم 25 لسنة 2006 بشأن شروط شغل الوظائف الاشرافية بالوزارات والادارات الحكومية والهيئات والمؤسسات العامة التي تسري بشأنها احكام قانون ونظام الخدمة المدنية بالاضافة الى تكليفه بأعمال مقرر اللجنة الطبية العليا بالمخالفة للقرار الوزاري رقم 152 لسنة 2012 بشأن لائحة العلاج بالخارج. وأفادت الوزارة بأن قرار مجلس الخدمة المدنية رقم 25 لسنة 2006 بشأن شروط شغل الوظائف الاشرافية بالوزارات والهيئات الحكومية لا ينطبق على اطباء ادارة العلاج بالخارج وان القرار الذي ينطبق في مثل حالة نائب مدير ادارة العلاج بالخارج هو قرار الخدمة المدنية رقم 5 لسنة 2010 الصادر بتاريخ 2010/1/14 في شأن وظائف ومرتبات الاطباء البشريين والاسنان الكويتيين وموصوف في هذا القرار وظيفة نائب مدير ادارة فنية.

ب - انشاء وحدات تنظيمية جديدة قبل اجراء الدراسة الكافية لتحديد اختصاصاتها والمهام الموكلة لها واجراء التعديلات على بعض الوحدات بالادارة دون اعتمادها من جهات الاختصاص. وأفادت الوزارة بأن استحداث بعض الوحدات الادارية الجديدة بإدراج العلاج بالخارج تم بموافقة من ديوان الخدمة المدنية بما فيها استحداث مراقبة العلاج بالخارج ومراقبة اللجان الطبية والمتابعة وتحديد الاقسام التابعة لهاتين المراقبتين والاختصاصات المخولة لك لمنها.

- ملاحظات شابت صرف بدل حضور جلسات لجان:

- صرف بدل حضور جلسات اللجان للسكرتارية والطباعين دون وجه حق وبالمخالفة لتعميم ديوان الخدمة المدنية رقم 5 لسنة 1986 بشأن بدل حضور جلسات لجان بلغ ما أمكن حصره منها 35.045/000 دك. وأفادت الوزارة بأنه سيتم مراعاة ذلك مستقبلا.

- تشكيل العديد من اللجان للقيام بأعمال تندرج ضمن اختصاصات بعض الادارات والمراقبات والاقسام الاخرى في الوزارة وفقا للهيكل التنظيمي وصرف مكافآت لأعضائها بالمخالفة لتعميم ديوان الخدمة المدنية رقم 3 لسنة 2014 بلغ ما أمكن حصره منها 40.635/000 دك.

مركز محمد البحر للعيون

وأفادت الوزارة بأنه سيتم التنسيق بين الادارات المعنية والجهات المسؤولة بتشكيل اللجان بضرورة فحص ودراسة الاعمال المنوطة لكل لجنة والادارات والاقسام المختصة طبقا للهيكل التنظيمي للوزارة واختصاصات الادارات بحيث يكون عمل تلك اللجان من صلب اختصاص هؤلاء الموظفين.

- عدم تمكين الديوان من القيام بمهامه الرقابية المقررة قانونا لعدم الرد على مكاتباته مما يعد مخالفة مالية وفقا لنص المادة 52 من القانون رقم 30 لسنة 1964 بإنشاء ديوان المحاسبة.

- عدم احكام الرقابة على صرف المرتبات للعاملين بوزارة الصحة لضعف اجراءات الرقابة الداخلية المتبعة وارتباك الاعمال المالية والمحاسبية والادارية مما ترتب عليه اعاقة اعمال الجهات الرقابية وعدم تمكينها من اداء دورها المطلوب في الفحص والمراجعة للتحقق من صحة المرتبات المصروفة على مدار السنة.

- مآخذ شابت صرف البدلات والعلاوات:

أ - استمرار الوزارة بصرف العلاوة الاجتماعية عن ابناء متوفين لبعض موظفيها على الرغم من تحقق السبب القانوني الذي يستوجب إيقاف صرفها نتيجة لتراخي الوزارة في تعبئة اقرار الحالة الاجتماعية كل ستة اشهر بالمخالفة لتعميم ديوان الخدمة المدنية رقم 20 لسنة 2001 الامر الذي ترتب عليه صرف مبالغ دون وجه حق بلغ ما امكن حصره منها ما جملته 17.973/00 دك.

- استمرار صرف بدل السكن وبدل التأثيث لبعض الأطباء دون وجه حق بلغ ما أمكن حصره حتى 2015/3/31 مبلغ 249.200/000 دك بالمخالفة لقرار مجلس الخدمة المدنية رقمي 9 لسنة 1984 و 4 لسنة 2008.

- الجمع بين بدل نوبة وبدل خفارة لبعض الموظفين بالمخالفة لقرار مجلس الخدمة المدنية رقم 12 لسنة 2012 مما ترب عليه صرف مبالغ مالية دون وجه حق عن بدل النوبة بلغ ما أمكن حصره منها 19.476/000 دك.

- صرف بدلات الخفارة وطبيعة عمل والمستوى الوظيفي بالزيادة لبعض الموظفين العاملين بالوظائف الطبية دون وجه حق بلغ ما أمكن حصره منها ماجملته 5.513/000 دك.

- استمرار صرف مكافأة تدريب للاطباء شاغلي الوظائف القيادية وفقا لقرار مجلس الخدمة المدنية رقم 5 لسنة 2010 دون بيان ما يفيد قيامهم بالتدريب مما ترتب عليه صرف مبالغ دون وجه حق بلغ ما أمكن حصره منها ما جملته 51.861/000 دك.

- استمرار صرف بدلات السكرتارية الطبية والخدمات الصيدلانية لبعض الموظفين الاداريين بادارة مكتب وكيل الوزارة دون وجه حق بلغ ما أمكن حصره منها ما جملته 27.130/000 دك بالمخالفة لقرارات مجلس الخدمة المدنية الصادرة بهذا الشأن.

- الاستمرار في صرف بدل طبيعة العمل ومكافآة المستوى الوظيفي والتشجيعية لبعض الموظفين المنتدبين من التخصصات الفنية بالمخالفة لقرارات مجلس الخدمة المدنية المنظمة بلغ ما أمكن حصره منها 21.500/000 دك دون وجه حق.

- صرف مكافآت وبدلات لبعض الموظفين المنتدبين خارج الوزارة بلغ ما أمكن حصره منها ما جملته 14.919/000 دك دون وجه حق بالمخالفة لقرار مجلس الخدمة المدنية رقم 38 لسنة 2006.

- عدم احكام الرقابة على صرف بعض البدلات التي لا تأخذ حكم المرتب واستمرار صرفها شهريا ضمن مفردات الراتب دون النظر الى المتغيرات التي توجب وقف صرفها مما ترتب عليه صرف مبالغ دون وجه حق بلغ ما أمكن حصره منها 2.347/000 دك.

- صرف بدل مؤهل بقيمة 150/000 دك شهريا لأحد القياديين بتاريخ سابق على معادلة شهادة الدكتوراه الحاصل عليها من إحدى الدول العربية.

أورد الديوان بيان ذلك وطلب موافاته بالسند القانوني لصرف البدل المذكور اعلاه.

- مآخذ شابت صرف المكافآت ومنها:

- مآخذ شابت مكافآت الخدمات الممتازة بالزيادة لبعض الموظفين بلغ ما أمكن حصره منها ما جملته 33.750/000 دك بالمخالفة لقرار مجلس الخدمة المدنية رقم 9 لسنة 2010.

- صرف مكافأة الخدمات الممتازة لموظفي الكادر الخاص بلغ ما أمكن حصره منها 496.560/000 دك دون الحصول على موافقة ديوان الخدمة المدنية.

- صرف مكافأة عن خدمات الاعمال الممتازة لبعض الموظفين المستعان بخدماتهم والبالغ جملتها 43.980/000 دك دون سند قانوني.

- صرف مكافاة بلغت 118.000/000

التتمة ص12

عدم مراعاة الدقة في تقدير احتياجات مستشفى الأمراض الصدرية من الأجهزة والمعدات

عدم توفير مطبخ لمستشفى الصباح وتحويل المكان المخصص له سابقا إلى مكاتب إدارية

تسلم الوزارة أدوية ومستحضرات طبية رغم مخالفتها بعض الشروط التعاقدية الخاصة بفترة الصلاحية

استمرار بقاء مبالغ على حساب جهات حكومية تخص مصاريف العلاج بالخارج من دون تحصيلها

ملاحظات ديوان المحاسبة

تنشر جريدة الدستور تباعا وعلى حلقات تقرير ديوان المحاسبة عن نتائج العرض والمراجعة على تنفيذ ميزانيات الوزارات والإدارات الحكومية وحساباتها الختامية للسنة المالية 2015/2014.

تجاوزات في الاستعانة بخدمات بعض المعينين على بند الأجر مقابل عمل بالصحة

تتمة المنشور ص11

دك لشاغلي الوظائف القيادية تحت مسمى اعضاء مجلس الوكلاء دون سند قانوني خلال السنتين 2013 و 2014.

- صرف مكافأة شهرية بصفة شخصية لثلاثة وكلاء مساعدين بلغت 10.800/000 دينار كويتي دون موافقة مجلس الخدمة المدنية بالمخالفة لتعميم ديوان الخدمة المدنية رقم 28 لسنة 2009.

- صرف مكافآت لمجموعة من الموظفين نظير قيامهم ببعض الاعمال او تأخرهم بعد ساعات العمل الرسمية دون تحديد اي ضوابط او اسس او معايير لصرفها بما يتفق وقرارات مجلس الخدمة المدنية وتعاميم ديوان الخدمة المدنية المنظمة لصرف تلك الاستحقاقات وبلغ ما امكن حصره منها 000/ 63.500 دينار كويتي.

- عدم احكام الرقابة على صرف مكافأة الاعمال الاضافية التي بلغ ما امكن حصره منها 000/ 409.617 دينار كويتي لعدم اصدار قرارات تكليف سابقة للقيام بالاعمال وعدم اثبات ساعات العمل الاضافي.

- استمرار قيام الوزارة بتعلية مبالغ اجمالية في نهاية السنة المالية كمكافآت بحساب الامانات - مرتجع مرتبات ومن ثم صرفها ضمن المرتبات الشهرية بالنظم المتكاملة للخدمة المدنية لبعض الموظفين دون اي ضوابط تنظم صرفها وفقا للقرارات والتعاميم الصادرة في هذا الشأن مما يؤكد انعدام الرقابة على صرف المكافات.

- عدم قيام الوزارة بخصم المبالغ الواجب خصمها من مرتبات بعض الموظفين عن الاجازات الممنوحة لهم من دون راتب او بجزء منه مما ترتب عليه صرف مبالغ دون وجه حق بلغ ما امكن حصره منها 000/ 52.363 دينارا كويتيا.

- مأخذ شابت الاستعانة بخدمات بعض المعينين على بند المكافآت (اجر مقابل العمل) منها:

- اسناد مهام وظيفية لمجموعة اشخاص والاستعانة بخدماتهم تحت مسمى اجر مقابل عمل وصرف مكافأة شهرية بقيمة 000/ 200 دينار كويتي خصما على بند مكافآت عن اعمال اخرى بلغ ما امكن حصره منها 000/ 1.129.465 دينارا بالمخالفة لتعميم مجلس الخدمة المدنية رقم 5 لسنة 2007 بشأن الاستعانة بخبرات غير الكويتيين وقرار ديوان الخدمة المدنية رقم 28 لسنة 2009 بشأن تقرير المزايا المالية والعينية لموظفي الجهات الحكومية:

13 - تأخر الوزارة باتخاذ الاجراءات اللازمة بشأن وقف رواتب موظفين متوفين مما ترتب عليه استمرار صرف رواتبهم لعدة اشهر دون وجه حق بلغت جملتها 000/ 16.293 دينارا كويتيا.

- استمرار صرف رواتب لبعض الموظفين دون وجه حق لمدد طويلة بعد انتهاء خدماتهم لاسباب مختلفة والتي بلغ ما امكن حصره منها ما جملته 000/ 150.522 دينارا كويتيا مما يعد هدرا للمال العام لانعدام الرقابة الفعالة عند صرف تلك المرتبات.

- عدم احكام الرقابة على حضور وانصراف المنتدبين (انتداب داخلي) خلال فترات الانتداب لبعض الادارات مما ترتب عليه صرف رواتب بلغت جملتها 000/ 185.572 دينارا كويتيا دون وجود ما يفيد اثبات حضورهم وانصرافهم بنظام البصمة بالمخالفة لقرار مجلس الخدمة المدنية رقم 41 لسنة 2006 بشأن قواعد واحكام وضوابط العمل الرسمي.

- صرف راتب اساسي لاطباء كويتيين بالزيادة عن الحد الاقصى الوارد بقرار مجلس الخدمة المدنية رقم 5 لسنة 2010 بشأن وظائف ومرتبات الاطباء البشريين والاسنان الكويتيين بلغ ما امكن حصره منها 000/ 15.099 دينارا كويتيا.

- صرف رواتب بعض الموظفين الكويتيين المعينين من سنوات مالية سابقة على الاعتماد التكميلي الاول بدلا من ميزانية الوزارة بلغ جملة ما امكن حصره خلال السنة المالية 2014/ 2015 ما جملته 000/ 200.478 دينارا كويتيا بالمخالفة لقواعد تنفيذ الميزانية.

- وجود بعض الحسابات البنكية الشخصية لموظفين ضمن قائمة الحسابات البنكية لوزارة الصحة بالنظم المتكاملة للخدمة المدنية والتي يتم تحويل استقطاعات الموظفين لها الامر الذي يشير الى سهولة اجراء تحويلات بنكية لتلك الحسابات ويؤكد الخلل في نظم الرقابة على

المستشفى الأميري

الحسابات البنكية للوزارة.

- شغل سبعة موظفين لوظائف اشرافية بالمخالفة لقرار مجلس الخدمة المدنية رقم 25 لسنة 2006 بشأن شغل الوظائف الاشرافية بالوزارات والادارات الحكومية مما ترتب عليه صرف مبالغ دون وجه حق بلغت جملتها 000/ 8.310 دينار كويتي.

20 - صرف بدلات (العدوى - الخطر - التلوث) لبعض المستعان بخبراتهم ممن بلغوا سن الخامسة والستين دون الحصول على موافقة ديوان الخدمة المدنية بلغ ما امكن حصره منها ما جملته 000/ 7.036 دينارا كويتيا بالمخالفة لقرار مجلس الخدمة المدنية رقم 5 لسنة 2007.

21 - عدم اثبات المديونيات المستحقة على موظفي الوزارة عن المبالغ التي صرفت دون وجه حق لاسباب مختلفة بلغت جملتها 000/ 1.248.494 دينارا كويتيا وعدم اظهار المبالغ التي حصلت منها والبالغ جملتها 000/ 767.660 دينارا كويتيا بالحساب المختص نتيجة لارتباك الاعمال المالية والادارية وضعف الاداء المهني والمراجعة والتدقيق مما يؤدي لانعدام الرقابة على تلك المبالغ سواء المحصلة او المستحقة.

22 - تراخي الوزارة باثبات وقيد ومتابعة المديونيات لبعض الموظفين والبالغ جملتها 000/ 224.259 دينارا كويتيا مما ترتب عليه عدم احكام الرقابة على مستحقات الدولة الواجبة الاسترداد.

23 - عدم قيد واثبات المديونيات المستحقة على بعض الموظفين والبالغ جملتها 000/ 1.350.461 دينارا كويتيا بحساب الديون المستحقة للحكومة بالرغم من تحصيل بعضها بالكامل مما يؤكد ضعف الرقابة على تلك الحسابات.

24 - تراخي الوزارة في تفعيل دور التدقيق الداخلي واتخاذ الاجراءات اللازمة لضبط وانتظام الاعمال المالية والمحاسبية الخاصة بصرف المرتبات مما ترتب عليه ضعف الرقابة على صرفها ومن مظاهر ذلك:

- استخدام الصلاحيات الممنوحة للمستخدم الواحد من قبل اكثر من موظف من مستخدمي النظم المتكاملة للخدمة المدنية لاجراء عمليات حساب واعتماد وصرف المرتبات بالاضافة الى منح تلك الصلاحيات لموظفين من غير ذوي الاختصاص مما يترتب عليه عدم احكام الرقابة على صرف المرتبات وشيوع المسؤولية بين المستخدمين.

- إلغاء اعتماد ومراجعة رواتب بعض الموظفين من قبل مراجعي قسم الرواتب بالوزارة بعد تاريخ اصدار امر تحويل الرواتب للبنوك مما يتعارض والقواعد المعمول بها.

- عدم تناسب اعداد مدققي المرتبات في كافة قطاعات الوزارة مع اعداد موظفي الوزارة مما يؤدي الى ارتباك وعدم دقة اعمال المراجعة.

- صرف العديد من مبالغ المكافآت التي سبق تعليتها بحساب الامانات - مرتجع مرتبات ضمن قوائم صرف المرتبات الشهرية بالنظم المتكاملة للخدمة المدنية بالمخالفة لاجراءات الصرف المحددة بتعميم وزارة المالية رقم 8 لسنة 1973 بشأن دليل العمل بالنماذج المالية والمحاسبية مما ترتب عليه صعوبة امكانية الرقابة على صرف تلك المستحقات.

25 - عدم استحقاق العديد من الموظفين بوزارة الصحة للبدلات والمكافآت المصروفة لهم والتي بلغت تكلفتها الشهرية 000/ 158.511 دينارا كويتيا بتكلفة سنوية 000/ 1.902.133 دينارا كويتيا مما يتبين معه ضرورة مراجعة البيانات المدخلة بالنظم المتكاملة للخدمة المدنية لوقف صرف تلك البدلات دون وجه حق.

خامسا: ملاحظات الرقابة المسبقة:

- عدم التقيد بأحكام المادتين 13 و14 من القانون رقم 30 لسنة 1964 بانشاء ديوان المحاسبة وتعديلاته لارتباط الوزارة على عدد 4 موضوعات بقيمة 000/ 3.803.759 دينارا كويتيا قبل العرض على الديوان.

- الوفورات المالية التي تحققت نتيجة الرقابة المسبقة والفنية.

اسفرت اعمال الرقابة المسبقة لدى دراسة 21 موضوع عن تحقيق وفورات مباشرة للخزانة العامة بلغت 000/ 2.544.303 دنانير كويتية منها مبلغ 000 / 75.000 دينار كويتي عن اخطاء حسابية ومبلغ 000/ 2.469.303 دنانير كويتية عن الدراسة بالديوان.

- رد اوراق بعض الموضوعات.

تم خلال السنة المالية 2014/ 2015 رد اوراق عدد 163 موضوعا للوزارة يعود اسباب معظمها لعدم تقيد الوزارة بأحكام تعميم ديوان المحاسبة رقم 9 لسنة 2010 بشأن التقيد بدليل اعداد اوراق المناقصات ومشروعات العقود والارتباطات والاتفاقات الخاضعة للرقابة المسبقة قبل عرضها عليه.

- ملاحظات وتوجيهات ذات اهمية خاصة ومنها:

أ - الموافقة على الامر المباشر رقم (ص /م أ م/ 224 - 2013 / 2014) بشأن مشروع خدمة الاسعاف الجوي.

ب - الموافقة على المناقصة رقم (م خ ع / 10 أ/ 2014) لتجهيز وتقديم الوجبات الغذائية للمستشفيات والمراكز الصحية التابعة للوزارة (المجموعة الأولى).

الموافقة على المناقصة رقم (م خ ع/10د/2014) لتجهيز وتقديم الوجبات الغذائية للمستشفيات والمراكز الصحية التابعة للوزارة (المجموعة الرابعة).

- الموافقة على الامر المباشر رقم (ص/م أ م/201 - 2015/2014) بشأن تصميم وانشاء مبنى لتقديم خدمة الاسعاف الجوي.

5 - عدم الموافقة على بعض الموضوعات:

تم خلال السنة المالية 2015/1214 عدم الموافقة على عدد 14 موضوعا ومن امثلة ذلك:

- عدم الموافقة على العقد رقم (14/ CO591) لوازم طبية - دعامات حيوية للأوعية الدموية قابلة للامتصاص لحاجة مستشفى الصدري.

- عدم الموافقة على المناقصة رقم (ص/م خ ع/42 - 2014/2013) بشأن تصميم وانشاء وتجهيز طبي وتأثيث وصيانة تشغيلية لمشروع توسعة مستشفى العدان.

- عدم التقيد بأحكام المادة 43 من القانون رقم 37 لسنة 1964 بشأن توفير الاعتمادات المالية اللازمة لتغطية قيمة السعر الذي ترسى به المناقصة مما ساهم في تأخر اجراءات التعاقد لأحد الموضوعات لمدة (200) يوم.

- عدم التزام الوزارة بالدراسة والتوصية لعدد 57 موضوعا خلال المدة المحددة لها من لجنة المناقصات المركزية عملا بنص المادة (38) من القانون رقم 37 لسنة 1964 في شأن المناقصات العامة.

- طول مدة بقاء عدد 192 موضوعا بالوزارة بعد صدور قرار لجنة المناقصات المركزية بالترسية وقبل عرضها على الديوان الامر الذي يستلزم دراسة الاجراءات والسياسات الادارية المتبعة داخل الوزارة.

سادسا - المخالفات المالية:

عدم الحصول على موافقة ديوان المحاسبة المسبقة قبل الارتباط وذلك بالمخالفة لأحكام المادتين (13 و 14) من قانون انشاء الديوان رقم (30) لسنة 1964 وتعديلاته الامر الذي يشكل مخالفة مالية طبقا للبند 6 من المادة 52 من ذات القانون وذلك في الموضوع التالي:

المخالفة المالية رقم (34 - 2015/2014) بشأن اعمال عقدي التأمين الصحي على الطلبة الدارسين بلندن للعلاج العام وعلاج الاسنان.

وزير العدل يبحث في أرمينيا مكافحة الإرهاب

أكد وزير العدل ووزير الأوقاف والشؤون الإسلامية يعقوب الصانع حرص الكويت على تعزيز التعاون القانوني والقضائي مع ارمينيا بما يساهم في اتخاذ اجراءات فعالة لمواجهة كل الافعال الاجرامية ولاسيما الارهاب.

وقالت وزارة العدل في بيان صحافي امس إن الوزير الصانع أكد خلال ترؤسه الوفد الكويتي الذي يقوم بزيارة عمل رسمية إلى ارمينيا تستمر ثلاثة ايام سعي حكومة الكويت الدائم لاتباع كل السبل لتعزيز التعاون في المجالين القانوني والقضائي مع الجانب الارميني.

واضاف البيان ان الوزير الصانع استعرض مع نظيرته الارمينية اربينه هوفنسيان سبل تعزيز التعاون المشترك مبينا انه يمثل ضرورة واقعية لاتخاذ اجراءات فعالة لمكافحة الافعال الاجرامية وخصوصا مكافحة الارهاب الذي يمس أمن واستقرار المجتمع الدولي.

جانب من المباحثات بين الطرفين الكويتي والأرمني

وبين الصانع لنظيرته الارمينية كل الجهود الفاعلة والآليات التي اتخذتها دولة الكويت في مواجهة الاعمال الارهابية وتمويلها مشيرا الى التواصل المثمر بين وزارتي عدل البلدين في صياغة اتفاقية ثنائية للمساعدة القانونية بالمسائل الجزائية.

والتقى الوزير الصانع على هامش الزيارة مع نائب رئيس المجلس الوطني الارميني ادوارد شارمازانوف حيث تناول اللقاء اهم المواضيع المشتركة وتوطيد العلاقات في كل المجالات لاسيما الجانب القانوني والاقتصادي.

التطبيقي: أبحاث ودراسات الهيئة يمكن تطبيقها عمليا

د. احمد الاثري

أكد المدير العام للهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب د. احمد الاثري ان الابحاث العلمية التي قام بها اعضاء هيئة التدريس يمكن تطبيقها على ارض الواقع ويحتاج اليها المجتمع.

وقال د. الأثري في تصريح للصحافيين على هامش رعايته امس افتتاح يوم النشر والملصق العلمي للعام الدراسي 2015 - 2016 بمبنى كلية الدراسات التكنولوجية ان ابحاث كلية العلوم الصحية تناولت في جانب منها الامراض المختلفة وكيفية الوقاية منها منوها بمشاركة كلية التمريض في تطبيق العلوم والمعارف بما يحتاجه المريض بالكويت الى جانب الكليات المختلفة بالهيئة التي لا تقل اهمية عن الكليات الطبية.

واوضح أن التعاون بين التطبيقي ووزارات الدولة المختلفة تخولها الاستفادة من هذه الابحاث العلمية في تطبيقها على ارض الواقع.

ومن جانبها قالت مديرة ادارة البحوث في التطبيقي فاطمة النجار ان عدد المشاركين بلغ 67 مشاركا تم تكريم 30 منهم حصلوا على اعلى نسب بالنشر العلمي في المجلات العلمية العالمية الى جانب اكبر عدد اقتباسات واستفادة من التجارب العلمية المقدمة.

الكويت أعدت الخطة الاستراتيجية المشتركة لوزارات الأوقاف في دول المجلس

أكد وكيل وزارة الأوقاف والشؤون الاسلامية فريد عمادي ضرورة رفع مستوى الفاعلية والتنسيق بين دول مجلس التعاون الخليجي.

وقال عمادي في تصريح لكونا اثر مشاركته في الاجتماع الثاني لمساعدي الوزراء المسؤولين عن شؤون الأوقاف بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ان ثمة حاجة الى مزيد من التنسيق وتعزيز الجهود المشتركة بين دول المجلس خاصة في وزارات الاوقاف والشؤون الاسلامية باعتبارها وزارات التوجيه.

واضاف ان الاجتماع شهد اقرار العديد من البنود والموضوعات منها (الخطة الاستراتيجية المشتركة لوزارات الأوقاف والشؤون الإسلامية في دول المجلس) التي كلفت الكويت باعدادها تمهيدا لرفعها الى الوزراء المعنيين لاعتمادها من عدمه.

وذكر ان دولة الكويت كلفت بإعداد هذا الاستراتيجية بالتنسيق مع سائر دول مجلس التعاون حيث تضمنت سبعة اهداف استراتيجية الاول منها يتعلق بالمحافظة على الهوية الخليجية وتحقيق المواطنة الصالحة.

واوضح ان ثاني اهداف الاستراتيجية يتناول مواجهة الافكار المتطرفة وتعزيز الوسطية في دول الخليج واشار عمادي الى الهدف الثالث في الخطة الاستراتيجية والمتعلق بدور أئمة المساجد وضرورة تطوير أدائهم بشكل ايجابي في المجتمعات الخليجية في حين تمحور الهدف الرابع حول تعزيز دور العلماء الراسخين في العلم وتسخير هذا الدور ازاء المجتمعات الخليجية.

فريد عمادي في اجتماع مساعدي الوزراء الخليجيين

وقال ان من بين الاهداف كذلك هدفا يتعلق بالشباب وادارة مواهبهم وضرورة تنويرهم وتجنيبهم كل مواطن التطرف والانحراف الفكري اضافة الى هدف يختص بالمشاريع الوقفية ووضع خطة اعلامية تسويقية للمشروعات الوقفية هدف يعنى بتفعيل الدور التوجيهي للمرأة في المجتمع الخليجي.

وقال عمادي انه جرى كذلك مناقشة عدد من المواضيع المتعلقة بمسيرة العمل الخليجي المشتركة في المجال الوقفي واوضح ان من التوصيات التي تم رفعها لوزراء الاوقاف والشؤون الاسلامية انشاء مركز للدراسات والبحوث في المجال الوقفي ووضع خطة للدورات التدريبية المشتركة للعاملين في المجال الوقفي بدول المجلس.

وذكر انه تم الاتفاق كذلك على انطلاق الاسبوع الوقفي الخليجي بشكل سنوي اعتبارا من الاسبوع الثاني من شهر رمضان المقبل مبينا ان اسبوع رمضان المقبل سيحمل شعار (وقفك .. ذخرك)

قنصليتنا في فرانكفورت تحذر المواطنين

أهابت القنصلية العامة للكويت في مدينة (فرانكفورت) الألمانية بالرعايا الكويتيين المتواجدين على الاراضي الألمانية او الراغبين بزيارتها توخي اعلى درجات الحيطة والحذر على خلفية الهجمات الارهابية التي هزت أوروبا.

ودعت القنصلية الرعايا الكويتيين الى حمل الوثائق الرسمية والتعاون مع السلطات الامنية في المطارات ومحطات القطارات والاماكن العامة من جوازات السفر وصلاحية تأشيرات الدخول.

كما ناشدت الرعايا الكويتيين الاتصال بالقنصلية في حالات الضرورة على مدار الساعة.

دعا إلى بذل المزيد من الجهد لتفعيل آليات عمل المنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة

الصرعاوي: رؤية جديدة وطموح عال في العمل الرقابي

قال رئيس ديوان المحاسبة بالانابة ورئيس المجلس التنفيذي للمنظمة العربية (الارابوساي) عادل الصرعاوي ان هناك رؤية جديدة وطموحا عاليا في دعم مسيرة العمل الرقابي.

وقال ان التوصيات التي تمت المصادقة عليها خلال الاجتماع الـ 52 للمجلس التنفيذي لمنظمة العربية للاجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة ترتكز على رؤية جديدة وطموح عال في دعم مسيرة العمل الرقابي مهنيا وتدريبيا ومن حيث المعايير المستخدمة بالاضافة الى النهج الاستراتيجي.

واشار الى ان عددا من التوصيات المعتمدة تهدف الى وضع رؤية متكاملة للاستفادة من المنح التي تقدم لدعم بعض المشروعات على مستوى المنظمة والدول الاعضاء مضيفا انه تم تم التركيز على مجموعة من القضايا التي تعكس هذه الرؤية وضمان الجودة والاستفادة من تقنية المعلومات والتعليم الالكتروني.

وكان الصرعاوي قد دعا خلال الجلسة الافتتاحية لهذا الاجتماع الى بذل مزيد من الجهد لتفعيل آليات عمل المنظمة العربية للاجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة والارتقاء بها وتطوير اساليب ادائها لمهامها بما يحقق التطور المأمول مشددا على المهام الجسام الملقاة على عاتق المجلس التنفيذي للمنظمة ودوره المحوري في تنفيذ سياساتها وبرامجها استشرافا لاحداث المستقبل.

واضاف ان الاجتماع يتضمن مناقشة امور مهمة وموضوعات حيوية للتوصل الى القرارات والتوصيات العملية التي تسهم في دفع مسيرة التعاون والعطاء وتحقيق الآمال المنشودة التي يتطلع اليها جميع اعضاء المنظمة وتسهم في دعم قدرات وامكانات المنظمة واداء دورها الرائد بين المنظمات الاقليمية الزميلة وتوفير افضل السبل لاجهزة الرقابة لاداء دورها على احسن وجه بكل كفاءة وفعالية وفقا لاحدث الممارسات المهنية والاساليب العلمية.

يذكر انه على هامش هذا الاجتماع نظم ديوان المحاسبة معرض الكويت عاصمة الثقافة الاسلامية والذي تم

عادل الصرعاوي

خلاله تقديم مجموعة من الاصدارات التي تعرف بالموروث الثقافي المادي وغير المادي للكويت.

كما تم ايضا عرض فيديو لنظام ادارة المشاريع كإهداء من ديوان المحاسبة لاعضاء المنظمة العربية وذلك لتسهيل التواصل وسرعة الانجاز في اعمال اللجان والفرق التابعة لها.

وتضمن جدول اعمال الاجتماع دراسة تقارير لكل من رئيس المجلس التنفيذي عن نشاطه ونشاط المجلس منذ آخر اجتماع له والامانة العامة عن نشاطها منذ آخر اجتماع للمجلس ولجنة المعايير المهنية والرقابية في اجتماعها الثامن ولجنة تنمية القدرات المؤسسية للمنظمة في اجتماعها التاسع.

كما ناقش الاجتماع الذي شارك فيه ممثلو الاجهزة العليا للرقابة بكل من المملكة العربية السعودية والامارات العربية المتحدة ومملكة البحرين الى جانب العراق وفلسطين والكويت ولبنان ومصر وتونس بالاضافة الى المملكة المغربية نتائج تنفيذ المخطط الاستراتيجي للمنظمة العربية ومقترحات تفعيل آليات عمل المنظمة العربية للاجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة واعتماد الحساب لسنة 2015 والموازنة التقديرية لسنة 2016 وعرض تقارير الاجهزة عن مشاركاتها في اعمال اللجان ومجموعات العمل المنبثقة عن منظمة الانتوساي.

ويضم الوفد الكويتي الوكيل المساعد للشؤون الإدارية والمالية عصام المطيري ومدير المكتب الفني لقطاع الشؤون الادارية والمالية محمد اشكناني ومدير إدارة الرقابة على الاستكشافات والتكرير عبدالرزاق عبدالكريم ومدير إدارة التدريب سعود الزمانان بالاضافة الى اختصاصيي منظمات دولية فاطمة القطان وحصة الانبعي.

يذكر ان المجلس التنفيذي للمنظمة يترأسه حاليا ديوان المحاسبة ويضم في عضويته احد عشر جهازا اعلى للرقابة بالدول العربية. ومن ناحية اخرى أكد ديوان المحاسبة أن التعديلات التي توصلت إليها مناقشات مجموعة العمل المعنية بتعديل قوانين المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة (الإنتوساي) في اجتماعها الأول بالصين ترتقي بأداء أجهزة الرقابة العليا.

وقال الديوان في بيان صحافي امس إن المناقشات التي شهدها الاجتماع وشاركت به الكويت ممثلة بالديوان دارت حول النظام الأساسي من قبل ممثلي المنظمات الإقليمية والأمانة العامة لـ(الإنتوساي) ومكتب التدقيق الوطني الصيني أسفرت عن مجموعة توصيات سترفع لـ(الانتوساي) لمناقشتها في مؤتمر أبوظبي في ديسمبر 2016.

وفيما يخص مادة الانسحاب من المنظمة أفاد بأن الجانب النمساوي والمتمثل بالأمانة العامة لـ(الإنتوساي) وجد أن مثل هذه الحالات تستغرق وقتا قبل اتخاذ قرار الانسحاب بشكل نهائي ويتم مناقشتها مع المنظمة قبل الشروع بتطبيقها.

وأضاف أن التعديلات الخاصة بالمسودة الاستراتيجية لـ(الإنتوساي) 2017 - 2022 لها تأثير بعيد المدى على مستوى الأداء في الأجهزة الرقابية من خلال تصوير عملية تدقيق واستحداث أفضل الإجراءات الرقابية التي تواكب النمو المتسارع للمعايير الدولية للرقابة والمحاسبة.

وشارك ديوان المحاسبة في الاجتماع الذي عقد أمس وأمس الأول في مدينة نانجينغ في الصين بصفته رئيس المجلس التنفيذي المنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة (الأرابوساي).

قال ان قوانيننا الرياضية ليست السبب وللجنة عرضت وثيقة غير حقيقية

الفيلي: أصوات في اللجنة الاوليمبية تريد إيقاف نشاطنا الرياضي

قال رئيس وفد التفاوض الحكومي مع اللجنة الأولمبية الدولية في جنيف د. محمد الفيلي إن القوانين الرياضية الكويتية ليست السبب الحقيقي في إيقاف النشاط الرياضي الكويتي لأن قوانيننا الرياضية موجودة في الكثير من دول العالم.

وأضاف الفيلي في مؤتمر صحافي امس بمقر الهيئة العامة للرياضة أن قرار الإيقاف اتخذ من قبل اللجنة الأولمبية الدولية قبل أن تبحث عن ذريعة لهذا الإيقاف.

وأوضح أن اللجنة الأولمبية الدولية تقوم على أهداف نبيلة ولكن إدارة هذه المنظمة ابتعدت عن هذه الأهداف داعيا إلى وجوب إعادة النظر في هذه الهيئة لمصلحة الرياضة الدولية.

وذكر أنه كانت ثمة مفاوضات وكان من الممكن الوصول فيها إلى نقطة أبعد لو لم تكن هناك عملية تصيد عكستها وثيقة اللجنة الأولمبية الدولية.

وأكد الفيلي وجود تبادل للاقتراحات وكان هناك اقتراح أقرب إلى قناعة الوفد الكويتي وتوصلنا إلى صيغة وإن كانت ليست المثالية لكن يمكن البناء عليها والوصول إلى نقطة أبعد لكن اللجنة الأولمبية تراجعت عنه وهو ما يكشف بوضوح أن هذه اللجنة لا يحركها صوت واحد بل أصوات متعارضة.

وشدد على أن وثيقة اللجنة الأولمبية الدولية غير حقيقية وتقدم معلومات مغلوطة وساذجة في الطرح لا سيما في ادعاء أن المفاوض الكويتي وافق لكنه منع من الموافقة واصفا إياه بالطرح الساذج لأن من البديهي أن يرجع المفاوض إلى الجهة المفوضة لاسيما أن قناعة الفريق الكويتي المفاوض هي الوصول إلى اتفاق وفق القواعد القانونية الكويتية ونحن ما كان لنا أن نقدم وعدا لا نملك تنفيذه إلا بعد الرجوع إلى الدولة التي يحكمها دستور ومؤسسات.

وقال إن وفد اللجنة الأولمبية الدولية استخدم أساليب تفاوضية لإقرار الأمر الواقع بالتوقيع منفردا على الوثيقة

الفيلي متحدثا في المؤتمر الصحافي

إيحاء منه بأنه لن يعدل عن رأيه ولكن هذا الأمر ما كان ليلزمنا بالتوقيع على وثيقة لم تحقق هدفنا وحقنا العادل.

وأضاف الفيلي أن اللجنة الاولمبية حرصت على الحديث عن موضوعات لم تكن مدرجة على جدول الأعمال مثل موضوع المجلس الأولمبي وسحب القضايا التي رفعتها الدولة على اللجنة الأولمبية وعدد من المؤسسات الرياضية وفي النهاية قدموا وثيقة لا تعبر عما اتفقنا عليه.

ولفت إلى أن الوثيقة التي وقع عليها الجانب الأولمبي كانت بمنزلة شكل من اشكال المناورة لا تلزم الجانب الكويتي بشيء مؤكدا أن هناك ثمة مسائل كانت واضحة لدينا ولديهم أهمها أن قرار الإيقاف ليس سببه الحقيقي القوانين الكويتية وهو ما اجتهدنا في اقناعهم به وأن ما تم طرحه في وثيقة اللجنة الأولمبية بعيد كل البعد عما تم التفاوض فيه والوصول إليه.

من جانبه قال عضو الفريق الكويتي صقر الملا خلال المؤتمر إن السبب الحقيقي لعدم توقيع الوفد الكويتي على الوثيقة هو أن ما جاء بها لا يعكس ما دار في الاجتماع.

وأضاف الملا أن ما يدعو إلى الاستغراب هو أن النقاط التسع الخاصة بالإيقاف لم تتم مناقشتها إلا بعد موضوعات لم تكن مدرجة على جدول الأعمال وهي موضوع اتفاقية خاصة بمقر المجلس الأولمبي الآسيوي وسحب القضايا ثم مشاركة الرياضيين الكويتيين في دورة الألعاب الأولمبية مبينا أن قضية المجلس الأولمبي الآسيوي استغرقت 6 ساعات كاملة.

وأوضح أن موضوع تعديل القوانين الكويتية لم يتم بحثه كما تم استعراض جهود اللجنة في تفنيد نقاط اللجنة الأولمبية الخاصة بالإيقاف بشكل مفصل ودحض المزاعم بالتدخل الحكومي في الرياضة الكويتية أو تعارض القوانين الكويتية والقوانين الدولية.

وأشار إلى أن قضية نادي التضامن هي خير مثال على ذلك ولو كان هناك تدخل حكومي لحسم الموضوع في دقائق بدلا من أن يستمر قرابة العامين.

وذكر الملا أن هذه الايضاحات هدفها أن يعي الشارع الرياضي حقيقة عدم وجود أي تعارض بين التشريعات الرياضية القائمة والنظم والقوانين الدولية مؤكدا ان قضية الكويت عادلة وستكون هناك بعض الأمور التنظيمية من قبل مجلس الوزراء لإصلاح الانحراف في المجال الرياضي.

وخاطب الملا الهيئات الرياضية بالكويت (اللجنة الأولمبية والاتحادات الرياضية) قائلا إذا كان الشباب الكويتي ومصلحة الرياضة الكويتية تهمكم فالحل بين أيديكم وينتهي باجتماعكم وإنهاء هذه المشكلة المفتعلة ومخاطبتكم للجنة الأولمبية الدولية بارتضائكم بهذه القوانين الكويتية التي لا تعارض القوانين الدولية

بسم الله الرحمن الرحيم

يا أيتها النفس المطمئنة ارجعي إلى ربك راضية مرضية فادخلي في عبادي وادخلي جنتي

صدق الله العظيم

مشاركة عزاء

يتقدم رئيس وأعضاء مجلس الأمة
وجميع منتسبي الأمانة العامة
بخالص العزاء إلى

النائب حمود الحمدان

بوفاة والده

محمد ناصر أحمد الحمدان

تغمد الله الفقيد بواسع رحمته
وأسكنه فسيح جناته
وألهم أهله الصبر والسلوان

إنا لله وإنا إليه راجعون

الكويت تستضيف أياما ثقافية طاجيكية

د. زبيد الله زبيدوف

تستضيف الكويت فعاليات الأيام الثقافية الطاجيكية برعاية وزير الإعلام ووزير الدولة لشؤون الشباب الشيخ سلمان الحمود.

وأوضح سفير جمهورية طاجيكستان لدى البلاد د. زبيد الله زبيدوف أن هذه الأيام التي تندرج ضمن احتفالية الكويت عاصمة الثقافة الإسلامية 2016 ستضم عرضا للفرقة الطاجيكية الفولكلورية على مسرح عبدالحسين عبدالرضا كما ستقدم الفرقة نفسها عرضا آخر يوم الجمعة المقبل في مجمع الأفنيوز.

رالي الكويت ينطلق اليوم

ينطلق اليوم رالي الكويت الدولي 2016 ويستمر حتى 26 مارس الجاري.

وأكد نائب رئيس الاتحاد الدولي للسيارات (فيا) ناصر بن خليفة العطية عن سعادته بالمشاركة في النسخة 24 من السباق واشاد في بيان صحافي امس بالسجل المشرف الذي تتمتع به دولة الكويت على كافة الصعد وخصوصا رياضة السيارات قائلا إن أهمية رالي الكويت الدولي 2016 الذي يعد الجولة الثانية من بطولة الشرق الأوسط للراليات تكمن في ذلك السجل المشرف لاسيما في مجال رياضة السيارات.

تنظمه مؤسسة البابطين برعاية رئيس الوزراء

مهرجان ربيع الشعر العربي الأحد المقبل

عبدالعزيز البابطين

أعلنت مؤسسة عبدالعزيز سعود البابطين الثقافية انطلاق فعاليات الدورة التاسعة من مهرجان ربيع الشعر العربي تحت رعاية سمو الشيخ جابر المبارك رئيس مجلس الوزراء يوم الأحد المقبل. وقالت المؤسسة في بيان صحافي امس إن المهرجان الذي يستمر ثلاثة أيام يحتفي هذا العام بالشاعرين الكبيرين سليمان الجاراللة من الكويت وبدر شاكر السياب من العراق حيث سيستهل أعماله بافتتاح معرض للكتاب يضم إصدارات جديدة عن الشاعرين.

وأضافت أن الفعاليات تتضمن ثلاث أمسيات شعرية يحييها شعراء من داخل الكويت وخارجها من بينها أمسية بعنوان (في حب الكويت) بمناسبة اختيار الكويت عاصمة للثقافة الإسلامية 2016 وتعنى بموضوع الوحدة الوطنية.

وقال رئيس مجلس أمناء المؤسسة الأديب عبدالعزيز سعود البابطين إن المؤسسة تواكب في هذا المهرجان السنوي احتفالات العالم بيوم الشعر لافتا إلى الحرص على التنوع في الأجيال والاتجاهات الفنية في الشعر لكي نغطي أكبر مساحة ممكنة من النتاج الشعري المطروح على الساحة حاليا.

وأوضح أنه ستقام ندوتان عن الشاعرين المحتفى بهما يتحدث في الأولى منهما عن الشاعر بدر شاكر السياب كل من د. نسيمة الغيث من الكويت وأحمد الحريشي من المغرب ويدير الجلسة د. سالم خدادة. وأشار إلى أن الندوة الثانية التي تتحدث عن الشاعر سليمان الجار الله ستضم كلا من نائب وزير الخارجية خالد الجاراللة ود. عبدالمجيد فلاح من سوريا وتدير الجلسة د. سعاد عبدالوهاب.

افتتاح مركز عبدالرحمن السميط في تنزانيا

جانب من الافتتاح

اعلنت جمعية العون المباشر افتتاح مركز عبدالرحمن السميط في منطقة (كيغوما) غرب تنزانيا والذي يعنى بمساعدة الاطفال المحرومين من التعليم.

وحضر حفل الافتتاح المدير العام للجمعية د. عبدالله عبدالرحمن السميط والسكرتير الاول في السفارة محمد العميري ورئيس المقاطعة مواغاسامي ماكيتا.

واعرب ماكيتا وفق بيان لسفارة الكويت لدى تنزانيا تلقته كونا عن تقدير بلاده للاعمال الانسانية والخيرية التي تقدمها الكويت في مختلف انحاء القارة الافريقية.

واكد ان تنزانيا تعاني من نقص الفصول الدراسية في ضوء زيادة عدد الاطفال الملتحقين في المدارس وذلك تلبية لتوجيهات رئيس تنزانيا جون ماغافولي بمشروع مجانية التعليم في عام 2016.

من جهته اعرب المدير العام لجمعية العون المباشر ان تنفيذ هذا المشروع سيسهم في رفع المعاناة عن الاطفال المحتاجين وسيعمل على تأهيلهم لكي يصبحوا اعضاء فاعلين في المجتمع.

الوفيات

● **مريم صفر حسين عباس، أرملة: علم تقي غلوم أشكناني، 79 عاماً، (شيعت)**، رجال: مسجد الإمام المهدي، الرقعي، مقابل الدائري الخامس، تلفون: 66559911، نساء: الصليبخات، ق1، ش100، م1، ج4، مقابل مسجد جعفر بن أبي طالب، تلفون: 24870812

● **ناصر بدر عثمان أبوقماز، 58 عاماً، (شيع)**، رجال: الخالدية، ق2، ش صالح بوقماز، م129، تلفون: 97911000، نساء: قرطبة، ق4، ش الأول، ج2، م61أ، تلفون: 25356995

● **محمد إبراهيم عبدالرحمن السالم، 65 عاماً، (شيع)**، رجال: عبدالله المبارك، ق8، ش807، م121، تلفون: 96679662، نساء: الفردوس، ق2، ش الأول، ج10، م45، تلفون: 97975197

● **نهار مجبل نهار المطيري، 67 عاماً، (شيع)**، رجال: العزاء في المقبرة فقط، نساء: الفروانية، ق2، ش80، م23

● **زهرة عبدالرضا علي ياسين، 70 عاماً، (شيعت)**، رجال: حسينية آل ياسين، المنصورية، ق2، ش29، م13، تلفون: 66654895، نساء: المنصورية، ق2، ش29، م12، تلفون: 66248123

● **عبدالهادي فالح تويم الهاجري، 89 عاماً، (شيع)**، الفحيحيل، ق9، ش23، م7، تلفون: 97540007 - 99782244

● **زينب محمد الخراز، أرملة: علي عبدالله الجعفر، 88 عاماً، (شيعت)**، رجال: جنوب السرة، السلام، ق5، ش515، م27، تلفون: 55002020، نساء: عبدالله المبارك، ق1، ش114، م75، تلفون: 99606087

● **مريم عبدالرزاق محميد المحميد، أرملة: محميد حجي المحميد، 87 عاماً، (شيعت)**، رجال: مسجد الوزان، غرب مشرف، «اعتباراً من يوم الجمعة 3/25»، نساء: حسينية أم حنان، المنصورية، ق1، ش جاسم الوزان، م7، «أول أيام العزاء اعتباراً من يوم الجمعة 3/25»، تلفون: 66622399

● **محمد عبدالله سعد الشيتان، 63 عاماً، (شيع)**، رجال: ديوانية الشيتان، الفروانية، ق2، ش143، م9، تلفون: 67797919، نساء: العارضية، ق10، ش5، ج3، م24، تلفون: 65554358 - 99971699

● **فاطمة مصطفى علي، أرملة: حسن محمد عبدالله القبندي، 90 عاماً، (شيعت)**، رجال: غرب مشرف، ق3، ش320، م10، تلفون: 99453095، نساء: الصباحية، ق1، ش9، م285، تلفون: 65777188 - 23611919

● **حليمة غلوم فتح أشكناني، زوجة: أحمد عبدالحسين حميدي، 42 عاماً، (شيعت)**، رجال: الحسينية الاشكنانية، ميدان حولي، تلفون: 99631311، نساء: الجابرية، ق5، ش14، م78، تلفون: 98011855

● **محمد ناصر أحمد الحمدان، 92 عاماً، (شيع)**، رجال: ديوان الحمدان، الفنطاس، ق2، ش13، مقابل مسجد الحمدان، تلفون: 99832065 - 99035730، نساء: الفنطاس، ق2، ش1، م14، تلفون: 99441545 - 99635135

● **فايز محمد عبدالله مبرك العنزي، 56 عاماً، (يشيع بعد صلاة عصر اليوم بمقبرة صبحان)**، رجال: العدان، ق4، ش11، م31، تلفون: 65018180 - 99517157، نساء: الصباحية، ق1، ش15، م11، تلفون: 99145537 - 97200099

● **سكينة موسى حسين علي، أرملة: عبدالنبي ابراهيم حسين محمد علي، 88 عاماً، (شيعت)**، رجال: حسينية العباسية، المنصورية، تلفون: 99668879، نساء: المنصورية، ق1، ش13، م7

● **ياسين جوهر الشعيب، 73 عاماً، (شيع)**، رجال: العمرية، ق1، ش3، م39، تلفون: 99037012، نساء: صباح السالم، ق9، ش2، ج7، م3

إنا لله وإنا إليه راجعون

مواقيت الصلاة

الفجر	04.29	العصر	03.23
الشروق	05.48	المغرب	06.01
الظهر	11.54	العشاء	07.19

الدستور aldostoor
جريدة برلمانية يومية تصدر عن الأمانة العامة لمجلس الأمة الكويتي
رئيس التحرير
علام علي الكندري
العنوان: مجلس الأمة - الكويت شارع الخليج العربي
ص.ب 716 . الصفاة 13008 البدالة 22455422
التحرير 22454630 - 22455790 داخلي 2444 . 2170 . 2409
فاكس 22455790
التوزيع: الناشر للطباعة والنشر والتوزيع